الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

النزاع التجاري العالمي

Global Trade Conflict

البـــاحث الإقتصادي

بسـام جونـي

تموز 2018

الفهرس

العنوان	الصفحة
ملخص	3
المقدمة	3
1- نظام بريتون وودز	3
2-منظمة التجارة العالمية	4
3-قرارات جولة اورغواي	5
أولاً: تعدد الأقطاب الإقتصاديين والصراع العالمي	7
ثانياً: النزاع التجاري الأميركي العالمي	16
ثالثاً:السياسات الحمائية الأميركية	18
رابعاً: ردود الفعل الدولية على قرارات ترامب الحمائية	24
خامساً: حرب التكنولوجيا بين الولايات المتحدة والصين	32
سادساً:التداعيات الإقتصادية على المستوى العالمي	34
1- أهم التداعيات الإقتصادية على المستوى العالمي	35
2-التداعيات الإقتصادية على مستوى دول جنوب شرق آسيا	36
3- التداعيات الإقتصادية على مستوى تركيا	37
4-التداعيات الإقتصادية على مستوى البرازيل	37
5- التداعيات الإقتصادية على مستوى داخل الولايات المتحدة الأميركية	37
6- التداعيات الإقتصادية على مستوى دول الإتحاد الأوروبي	41
7-التداعيات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الصيني	42
8-التداعيات الإقتصادية على الدول العربية	44
سابعاً: تداعيات النزاع التجاري العالمي على لبنان	47
1-تقرير موجز حول واقع الإقتصاد اللبناني	47
2- السياسة الحمائية لدعم الإنتاج اللبناني	48
3- التداعيات الإقتصادية على لبنان	51
الخاتمة	55
المراجع	57

النزاع التجاري العالمي

Global Trade Center

ملخص

في ظل النزاع التجاري العالمي الجديد الذي أرخى بظلاله على الأحداث الدولية العالمية، والذي تطال تداعياته الإقتصادية والسياسية والإجتماعية مختلف دول العالم ومنها لبنان، إرتأينا أن نبادر إلى القيام ببحث إقتصادي معمّق، دقيق، شامل وموضوعي بهدف شرح ومعالجة وتحليل وإستشراف واقع ومستقبل منظومة العلاقات التجارية الدولية بين أهم الأقطاب الإقتصادية في العالم في ظل السياسات الحمائية الجديدة التي إعتمدتها الإدارة الأميركية ضمن إطار مفهوم "أميركا اولاً " والتي تهدف الى حماية الإقتصاد الأميركي من المنافسة الخارجية وزيادة النمو الإقتصادي وخلق فرص عمل . يهدف هذا البحث أيضاً الى دراسة وتحليل ردود الفعل المقابلة من الشركاء التجاريين للولايات المتحدة نتيجة لفرض رسوم جمركية على الواردات الأميركية من الفولاذ والألومينيوم (دول الإتحاد الأوروبي- الصين- كندا- البرازيل- كوريا الجنوبية- المكسيك- روسيا- تركيا- اليابان- المانيا- الهند وغيرهم) وتداعيات هذه الرسوم على النظام الإقتصادي العالمي والعولمة الإقتصادية الجديدة . **والجدير بالذكر أن هذا البحث الإقتصادي هو الأول من نوعه على مستوى لبنان، حيث لم يسبق حتى الآن أن تم نشر بحث إقتصادي يقارب موضوع النزاع التجاري العالمي الحالي وتداعياته على إقتصادات دول العالم ومنها لبنان**.

المقدمة

1- نظام بريتون وودز

بعد أن ألحقت الحرب العالمية الثانية الخراب والدمار بأوروبا وبالنظام الإقتصادي الدولي وتركت العالم في حالة من الفوضى الإقتصادية والسياسية على حد سواء، كان لا بد من وضع منظومة إقتصادية دولية قادرة على تسيير النظام الاقتصادي الدولي بهدف تسهيل حرية التبادل التجاري بين الدول باعتبارها قاطرة للتنمية الإقتصادية وأداة لتحقيق السلام بين الدول والشعوب.

قبيل إنتهاء الحرب العالمية الثانية، إجتمع الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة إضافة الى43 دولة عام 1944 في بلدة بريتون وودز بولاية نيو هامبشير في شمال شرقي الولايات المتحدة بهدف صياغة النظام المالي والإقتصادي العالمي الجديد وخلق نظام نقدي لتحقيق النمو الإقتصادي، زيادة تدفق رأس المال وتسهيل العمليات التجارية بين الدول، إضافة الى صياغة منظومة مالية تضمن تثبيت أسعار صرف العملات الدولية

Fixed Exchange Rate منعًا للتذبذبات المالية التي أدّت الى حصول أزمات إقتصادية عالمية، وتم الإتفاق عل إنشاء مؤسستين دوليتين:

الأولى : البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية، حيث يتولى تقديم التمويل اللازم لتنمية دول أوروبا الخارجة من الحرب بأسعار فائدة متدّنية.

والثانية : صندوق النقد الدولي، تكمن مهمته في إدارة النظام النقدي الدولي . قبل الحرب كانت أسعار العملات تحدد على خلفية حجم ملكية الدولة لإحتياطات من الذهب ومن الجنيه الإسترليني (الذي كان يعد العملة السائدة دوليًا قبل إندلاع الحرب وتدهور قيمته) . ولكن بعد الحرب جرى تثبيت أسعار صرف العملات على أساس أن يتولى الدولار مهمة الذهب والإسترليني معًا، وتقوم الولايات المتحدة بتوفير السيولة من الدولار على المستوى الدولي بديلاً عن الذهب، من خلال إستعدادها لتحويل الدولار إلى ذهب في أي وقت، ووفقا للمعادلة التالية : خمسة وثلاثين دولارًا = أوقية واحدة من الذهب. وتم صياغة النظام المالي العالمي الجديد على أساس تثبيت أسعار الصرف مع السماح بتذبذبها في حدود 1+ أو 1 - في المائة فقط.

لكن الاقتصاد الأميركي لم يصمد طويلاً أمام الضغوط الدولية الناتجة عن تمويل عجز الدول على حسابه. الأمر الذي أدّى الى نفاذ رصيد الإقتصاد الاميركي من الذهب، بسبب زيادة حجم العرض من الدولارات أمام حجم الإحتياطي من الذهب. وكانت النتيجة أن بدأ الدولار الأميركي يفقد قيمته الحقيقية وبدأ النظام النقدي العالمي يهتز ومعه النظام الإقتصادي الجديد. عندها إضطرت الدول الكبرى للعمل على إنقاذ الدولار ومعه النظام النقدي، حيث جرى الإتفاق على تدخّل البنوك المركزية في مختلف دول العالم لتخفيف حدة الضغط على الذهب. على إن تقوم المصارف بعرض نسب من إحتياطيات الذهب لديها كلما زاد حجم الطلب بهدف تخفيف الضغط عن الدولار. إلا أن الأزمات الدولية المتلاحقة أدّت الى إلغاء فكرة تثبيت أسعار الصرف العالمية لتدخل النظام الدولي الى النظام الجديد الذي يعمل ضمنه اليوم.

2- منظمة التجارة العالمية

في 30 ت1 عام 1947 وقع ممثلو 23 دولة فى جنيف على إتفاقية سميت بالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات: (General Agreement on Tariffs and Trade(GATT)) وهدف المؤتمر الى تكوين نظام تجاري دولى يقوم على الإقتصاد الحر ويعمل على رفع المستوى المعيشي لمواطني الدول الأعضاء من خلال التوظيف الكامل للمجتمع والإستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية عبر:

- إقرار مبدأ عدم التمييز فى المعاملة بين الدول.

- الحد من سياسات القيود الكمية.

- إقرار مبدأ التشاور لحل الخلافات بين الدول .

وقد عقدت GATT منذ تأسيسها عام 1947 وحتى عام 1986 ثماني جولات كان أهمها جولة أورجواي 1986. خلال هذه الجولة تم الإتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO التى أنيط بها الإشراف على تنفيذ القوانين الخاصة بالتجارة الدولية. تضمّنت هذه الجولة موضوعات جديدة كالملكية الفكرية وتجارة الخدمات وتسوية المنازعات، إضافة الى تأسيس مؤتمر وزارى من ممثلى كافة الدول الأعضاء. يجتمع المؤتمر الوزاري على الأقل مرة كل سنتين لمناقشة المشكلات التى تواجه المنظمة أو لطرح أية موضوعات جديدة. يقوم المؤتمر الوزاري بإصدار قرارات تستثني دولة ما من إلتزاماتها تجاه المنظمة وفقا لما يراه الأعضاء من ظروف مناسبة.

في 1994/4/15 تم التوقيع فى مراكش على أكبر إتفاقية عالمية للتجارة فى التاريخ حيث وضعت الإتفاقية حيز التنفيذ إعتبارا من 1995/1/1 لتلغى الجات GATT ولتصبح منظمة التجارة العالمية (WTO) بمثابة المنظومة الجديدة في التجارة العالمية إلى جانب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير.

3- قرارات جولة أوروجواي:

تضمّنت جولة أوروغواي مجموعة من المبادئ الرئيسية والإجراءات الجديدة التى ستشكّل بدورها قاعدة للنظام التجارى العالمي بهدف تشجيع التجارة الدولية وتخفيف كافة العوائق والقيود وأهمها :

- الدولة الأولى بالرعاية: عدم التفرقة والتمييز بين الدول الموقعة على الإتفاقية، بحيث تمنح الأطراف المتعاقدة بعضها بعضاً المعاملة التفضيلية التى تعطى لأي طرف آخر.

- إلغاء القيود الكمية وتخفيف التعريفات الجمركية: **حيث يسمح فقط بتطبيق الإجراءات الحمائية بصفة إستثنائية ومؤقتة لاعتبارات خاصة بميزان المدفوعات. حيث** دعت الإتفاقية الجديدة إلى تخفيض التعريفات الجمركية الصناعية بمقدار يزيد على الثلث وإعفاء ما يزيد على 40% من الواردات من الرسوم الجمركية.

- منظمة التجارة الدولية: حلت محل الجات GATT إبتداء من 1995/1/1 وشكّلت مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الركيزة الثالثة لمؤسسات"بروتن وودز" (Bretton Woods) وتشرف على تطبيق الإتفاقية الجديدة وعلى سير التعامل التجارى الدولي ، وتقوم بنفس الوقت بحل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء فيها في مجلس الإستئناف الذي تعتبر قراراته ملزمة ما لم يتم نقضها بإجماع أعضاء المنظمة (WTO).

- الزراعة : إزالة جميع العوائق التجارية خلال ست سنوات وتخفيض الدعم الزراعى بمقدار 20% وتخفيض الصادرات المدعومة بنسبة 36% من حيث القيمة و 21% من حيث الحجم وتحويل كافة المعوقات

غير الجمركية إلى التعريفة الجمركية مع تخفيضها بنسبة 36% . وقد تم تحرير الزراعة من كافة العوائق ما عدا **ما يتعلق بما نصت عليه إتفاقية حماية الانسان والحيوان والنبات والتي تتضمن قواعد تحوّل وتعرّض الإنسان والحيوان والنبات لأي من الأمراض، ولا تعد في مثل هذه الامور من قبيل العوائق التجارية وإن كانت بعض الدول تتوسع في إستعمال هذا العائق (TBTs-SPSs) كأداة للحد من الواردات أو كسياسات حمائية أو تمييزية بين الدول.**

- الصناعات النسيجية :تصفية إتفاقية الألياف المتعددة فى موعد أقصاه عشر سنوات إعتباراً من 1995/1/1. وكانت الإتفاقية تحدد حجم حصص الإستيراد التى منحتها الدول الصناعية للدول النامية وقد بدأ العمل باتفاقية المنسوجات وفق قواعد المنظمة إعتباراً من 2005/1/1 .

- الإجراءات المضادة للدعم والإغراق : وضعت قواعد واضحة لإستخدام مبدأ الدعم والإغراق وإجراءات المكافحة.
- الخدمات : حددت الإتفاقية مجالات تجارة الخدمات على الرغم من معارضة البلدان النامية لخشيتها من العجز عن المنافسة أمام الشركات الأجنبية .

- المشتريات الحكومية : تم السماح للشركات الأجنبية بالتنافس مع الشركات الوطنية فى المناقصات الحكومية دون إعطاء أية أفضلية لها .

- حقوق الملكية الفكرية : تضمنت الإتفاقية ولأول مرة بعض القواعد المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية (عوائد الإبداع الفكري والعلمي والأدبي والفني والاختراع والابتكار والعلامات التجارية وغيرها)، وتستفيد منها الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. وقد أعطيت البلدان النامية فترة أطول للبدء بتنفيذ بنود هذه الإتفاقية.

أولاً: تعدد الأقطاب الإقتصاديين والصراع العالمي

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية كان النظام العالمي منقسماً بين مناطق نفوذ أميركية وأخرى سوفييتية. ولكن بعد إنهيارالإتحاد السوفييتي، ظهرت القطبية الأحادية المتمثلة بالولايات المتحدة الأميركية، والتي تعكس السيطرة الإقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية والإجتماعية والثقافية على دول العالم. الأمر الذي أدّى الى خلخلة التوازنات الدولية والإقليمية دون أن يؤدي ذلك الى خلق نظام دولي مستقر. بعد ذلك بدأت تنشأ قوى كبرى تنافس الولايات المتحدة على إدارة النظام الدولي، كالصين والإتحاد الأوروبي وروسيا، إضافة الى مجموعة تكتلات إقتصادية بهدف ترسيخ مفهوم القطبية الثنائية في العالم وكان أهمها مجموعة البريكس (BRICS) والتي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

منذ إنهيار الإتحاد السوفييتي إحتفظت روسيا بوضع الشريك وتحاول دائماً أن تستعيد أدوارها العسكرية والإقتصادية . أما دول الإتحاد الأوروبي التي تربطها علاقات تاريخية وإتفاقيات إقتصادية وسياسية وعسكرية ببعضها البعض فإنها تتخوف من إحتمال السيطرة الأميركية الكاملة على شؤون القارة الأوروبية. أما الصين، فعلى الرغم من النمو الإقتصادي الذي بدأت تمر به، فإنها لاتزال في حاجة لتغييرات ضخمة لتصبح قادرة على المطالبة بشراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة والقيام بدور دولي فاعل ومؤثرعلى المستوى الإقليمي والدولي. وأما اليابان، فهي قوة اقتصادية ولكنها لا تبحث عن دور سياسي يوازي ثقلها الاقتصادي حتى الآن.

ورغم إنفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي، لكنها لم تستطع أن تؤسس نظاماً أحادي القطبية. وفي النهاية لابد أن يتطور النظام العالمي إلى نظام متعدد الأقطاب من خلال إتفاق دولي على تقاسم المسؤوليات الدولية.

ويعتبر إقتصاد الولايات المتحدة الأكبرفي العالم (صندوق النقد الدولي في سنة 2017) ويبلغ حوالي 19.4 ترليون دولار ويمثل 24.3 ٪ من الاقتصاد العالمي . تليها الصين بـ 12.23 تريليون دولار أي 14.8٪ من الاقتصاد العالمي. وتأتي اليابان في المرتبة الثالثة بإقتصاد يبلغ 4.87 تريليون دولار وهو ما يمثل حوالي 6٪ من الاقتصاد العالمي، فيما إحتلت المانيا المرتبة الرابعة بناتج إجمالي يبلغ 3.67 ترليون دولار.

تتوقع دراسة جديدة أجرتها شركة (Price Water House Cooper وصندوق النقد الدولي في سنة 2016 - جدول رقم 1)، أن الصين ستحتل المركز الأول بحلول عام 2050 ، لأن الإقتصادات الناشئة ستستمر في النمو بوتيرة أسرع من الإقتصادات المتقدمة. وستحتل الهند المركز الثاني ، والولايات المتحدة المركز الثالث ، ومن المتوقع أن يتوجه المركز الرابع إلى إندونيسيا. ومن المتوقع أن تهبط المملكة المتحدة إلى المركز العاشر بحلول عام 2050 ، في حين من المتوقع أن لا تكون فرنسا بين العشرة الأوائل ، وإيطاليا من بين العشرين الأوائل ، حيث تتفوق عليها الإقتصادات الناشئة سريعة النمو مثل المكسيك وتركيا وفيتنام. كما يقول التقرير إن الاقتصاد العالمي يمكن أن يتضاعف حجمه بحلول عام 2050 بنسبة تفوق بكثيرنسبة النمو السكاني، بسبب زيادة الإنتاجية المدفوعة بالتكنولوجيا.

جدول رقم 1

Emerging markets will dominate the words's top 10 economies in 2050			
Country	2016	2050	Country
USA	1	1	China
China	2	2	India
India	3	3	USA
Japan	4	4	Indonisia
Germany	5	5	Brasil
Russia	6	6	Russia
Brasil	7	7	Mexico
Indonisia	8	8	Japan
UK	9	9	Germany
France	10	10	UK

Source: IMF for 2016 Estimate, PWC analysis for projections to 2050

رسم رقم 1 : دراسة أجراها البنك الدولى سنة 2017 تبين حجم الإقتصادات العالمية.

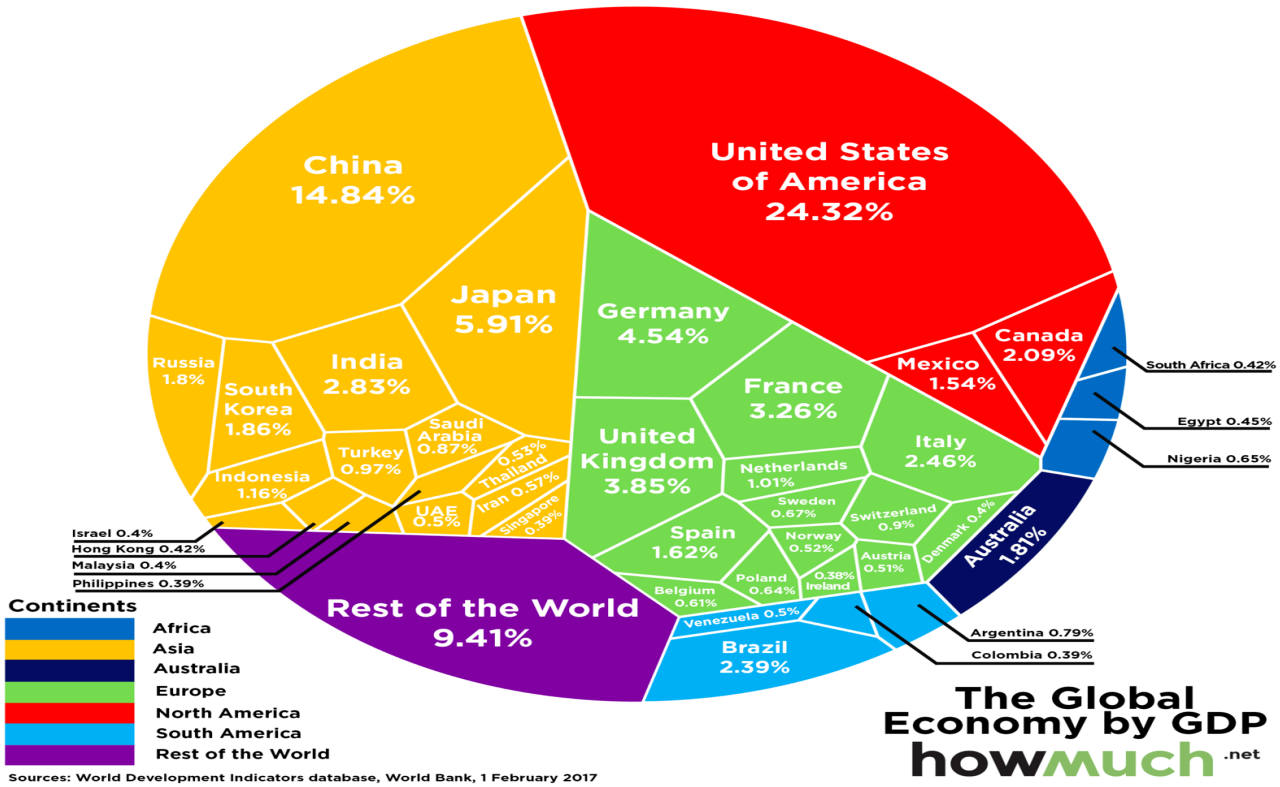

يظهر الرسم البياني أعلاه أكبر 40 اقتصادًا في العالم ، ولكن تم تجميعها حسب اللون في القارات. من الواضح أن الكتلة الآسيوية لديها الحصة الأكبر ، تمثل أكثر بقليل من الثلث (33.84٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويقارن ذلك بأمريكا الشمالية ، التي تمثل أكثر من الربع بقليل ، عند 27.95٪. تأتي أوروبا في المرتبة الثالثة بما يزيد قليلاً عن خُمس الناتج المحلي الإجمالي العالمي (21.37٪). وتنتج هذه الكتل الثلاث مجتمعة أكثر من أربعة أخماس (83.16٪) من إجمالي الناتج العالمي.

1- القطب الاقتصادي الأميركي:

الإقتصاد الأميركي أكبر إقتصاد في العالم، إذ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة حوالي 19.390 تريليون دولار سنة 2017 (US Department of Commerce)، حيث يوجد أكبر سوق إستهلاكية في العالم، وبالتالي يعتبر ثاني أكبر قوة شرائية في العالم. تعتبر أميركا ثالث أكبر مصدر في العالم بعد الصين والإتحاد الأوروبي. فقد بلغت قيمة صادرات الولايات المتحدة من سلع وخدمات حوالي 2.351 ترليون دولار سنة 2017 . وتعتبر الولايات المتحدة ثاني أكبر مستورد بعد الإتحاد الأوروبي، حيث بلغت قيمة وارداتها من سلع وخدمات مايعادل 2.903 ترليون دولار سنة 2017. وتبقى الولايات المتحدة الخيار الأول للمستثمرين الأجانب، حيث بلغ الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2017 نحو 4.025 تريليونات دولار (Bureau of Economic Analysis 2017). ويعتبر قطاع التصنيع أحد أهم القطاعات التي تدعم أكبر اقتصاد في العالم، والولايات المتحدة تعد ثاني أكبر مصنّع في العالم بعد الصين، حيث يشكل الناتج الصناعي الأميركي مايعادل 19 % من مجموع الناتج المحلي الأميركي .

أبرز المنتجات التي تصنعها الولايات المتحدة، هي: المنتجات البترولية والمستحضرات الصيدلانية والطائرات والسيارات وأجهزة ومعدات إلكترونية وكهربائية .. . وقد أظهرت قائمة فوربس لأكثر من 25 شركة إبتكار لعام 2016 أن أكثر 5 شركات إبتكاراً في العالم هي شركات أميركية. وبالأخص الشركات العاملة في التكنولوجيا، وتعتبر الشركات الأميركية الأكبر حجماً من ناحية القيمة السوقية (أمازون - آبل - فيسبوك - مايكروسوفت.....).

2- القطب الاقتصادي الأوروبي

رسم رقم 2 : التبادل التجاري (سلع وخدمات) بين الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة

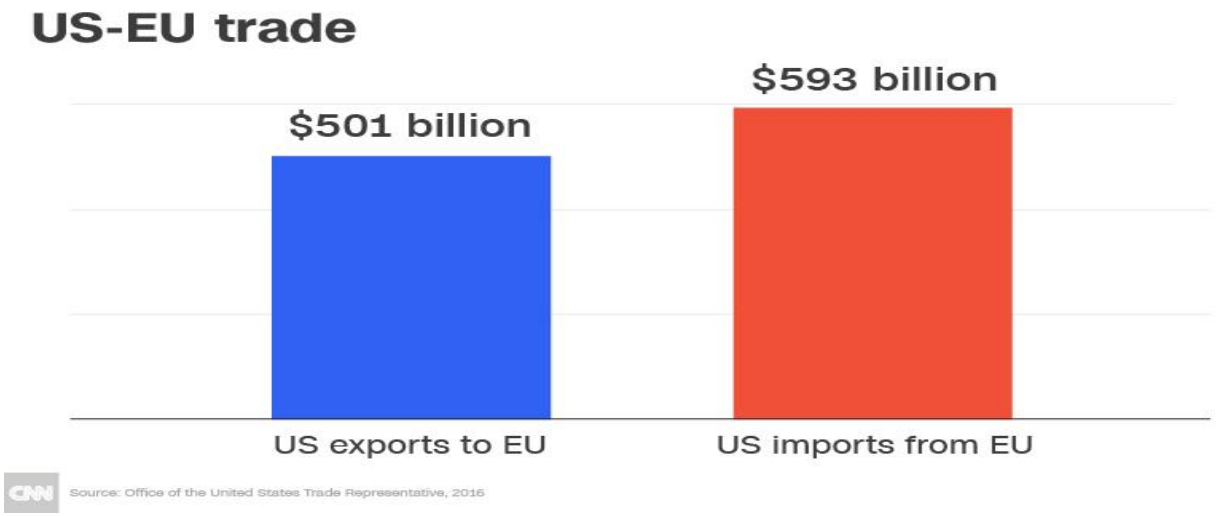

بدأ الأوروبيون في خمسينيات القرن الماضي عملية إنشاء السوق الأوروبية المشتركة ضمن معاهدة روما الشهيرة، فاتحاد إقتصادي ونقدي ضمن معاهدة ماستريخت وصولاً الى الإتحاد الأوروبي الحالي. وتبلغ مساحة أوروبا حوالي 4 ملايين كم2 ، وعدد سكانها حوالي 500 مليون نسمة . من الناحية الإقتصادية، تمثل التجارة في أوروبا حوالي عشرين بالمائة من التجارة العالمية، ثلثا هذه التجارة داخل الإتحاد الأوروبي، وهذا يبين أهمية العلاقات الداخلية بين دول أوروبا.

يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر سوق صادرات للولايات المتحدة حيث بلغ حجم التبادل التجاري (سلع وخدمات) بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مايقارب 1.1 ترليون دولار سنة 2016 **.(According to US Trade Representative Agency 2016)**

بلغ حجم صادرات السلع من الإتحاد الأوروبي الى الولايات المتحدة مايقارب 416 مليار دولار في سنة 2016، مقابل حجم صادرات الولايات المتحدة الى الإتحاد الأوروبي حيث بلغت 270 مليار دولار . وبذلك يبلغ العجز في الميزان التجاري للسلع مايقارب 146 مليار دولار في سنة 2016 (لمصلحة الإتحاد الأوروبي).

وبلغ حجم صادرات الإتحاد الأوروبي من الخدمات الى الولايات المتحدة 177 مليار دولار في سنة 2016 ، في المقابل بلغت صادرات الولايات المتحدة من الخدمات الى الإتحاد الأوروبي حوالي231 مليار دولار في سنة 2016. وبذلك يبلغ العجز في الميزان التجاري للخدمات مايقارب 54 مليار دولار لمصلحة الولايات المتحدة في سنة 2016.

الإستثمار

بلغ حجم إستثمارات الإتحاد الأوروبي في الولايات المتحدة مايقارب 2.3 ترليون دولار سنة 2017 (Congressional Research Service).

3- القطب الإقتصادي الصيني

رسم رقم 3 : التبادل التجاري السلعي بين الصين والولايات المتحدة

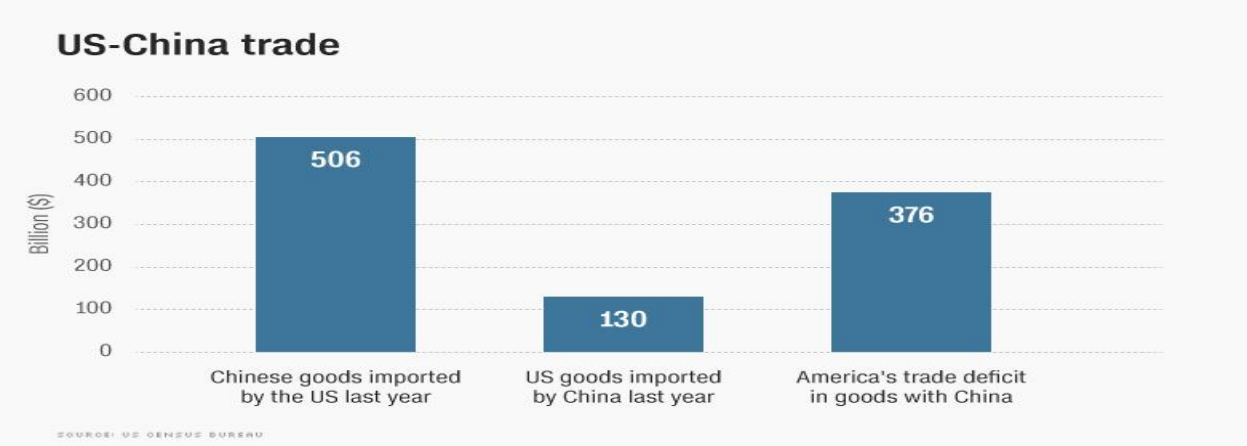

(التبادل التجاري للسلع بين الولايات المتحدة والصين بمليارات الدولارات وفقا لأرقام سنة 2017- المركز الإحصائي الأميركي)

تعتبر الصين المصدر الأول في العالم بسبب الميزة التنافسية التي تتمتع بها . حيث تستطيع إنتاج السلع بأسعار منخفضة والصين لديها معايير حياتية منخفضة، تسمح بدفع أجور متدنية للعمال، لذلك لا تستطيع الشركات الأميركية منافستها. الأمر الذي أدّى الى فقدان الصناعة الأميركية عدداً كبيراً من الوظائف.

المستهلكون الأميركيون يفضلون إستهلاك السلع الصينية لأنهم لا يريدون دفع المزيد لشراء سلع أميركية. لذلك تعتبر الصين أكبر شريك تجاري للسلع مع الولايات المتحدة، حيث بلغ حجم صادرات الصين من السلع الى الولايات المتحدة مايقارب 506 مليار دولار سنة 2017 **(US Trade Representative Agency 2017)**، في المقابل بلغت صادرات الولايات المتحدة الى الصين حوالي 130 مليار دولار . وبذلك يبلغ العجز في الميزان التجاري للسلع مايقارب 376 مليار دولار سنة 2017 (لمصلحة الصين).

وبلغ حجم صادرات الصين من الخدمات الى الولايات المتحدة حوالي 16.1 مليار دولار سنة 2016، في المقابل بلغت صادرات الولايات المتحدة من الخدمات الى الصين حوالي 54.2 مليار دولار سنة 2016 . وبذلك يبلغ العجز في الميزان التجاري للخدمات مايقارب38.1 مليار دولار سنة 2016 لمصلحة الولايات المتحدة.

الإستثمار

بلغ حجم الإستثمارات الأميركية في الصين مايقارب 92.5 مليار دولار سنة 2016 . أما الإستثمارات الصينية في الولايات المتحدة فقد بلغت مايقارب 27.5 مليار دولارفي السنة ذاتها .

والصين لديها شركات عديدة عملاقة (Alibaba,Huawei,Tencent…..) تنتشر في جميع دول العالم.

4- القطب الاقتصادي الياباني

التبادل التجاري مع أميركا

تعتبر اليابان رابع أكبر شريك تجاري للسلع مع الولايات المتحدة مع حجم تبادل تجاري بلغ 270.7 مليار دولار سنة 2016 **(US Trade Representative Agency 2016).**

بلغ حجم صادرات السلع من اليابان الى الولايات المتحدة مايقارب 132.2 مليار دولار سنة 2016 ، في المقابل بلغ حجم صادرات الولايات المتحدة من السلع الى اليابان حوالي 63.3 مليار دولار في السنة ذاتها. وبذلك يبلغ العجز في الميزان التجاري للسلع مايقارب 68.9 مليار دولار سنة 2016 (لمصلحة اليابان).

وبلغ حجم صادرات اليابان من الخدمات الى الولايات المتحدة 30.6 مليار دولار سنة 2016 ، في المقابل بلغت صادرات الولايات المتحدة من الخدمات الى اليابان حوالي 44.7 مليار دولار في السنة ذاتها . وبذلك يبلغ العجز في الميزان التجاري للخدمات مايقارب 14.1 مليار دولار (لمصلحة الولايات المتحدة).

الإستثمار

بلغ حجم الإستثمارات الأميركية في اليابان مايقارب 108.5 مليار دولار سنة 2015 ، أما الإستثمارات اليابانية في الولايات المتحدة فقد بلغت مايقارب 411.2 مليار دولار في السنة ذاتها .

5- القطب الإقتصادي الروسي

التبادل التجاري مع أميركا

يبلغ حجم التبادل التجاري (سلع وخدمات) بين روسيا والولايات المتحدة حوالي 27.2 مليار دولار سنة 2016. فقد بلغ حجم صادرات أميركا من السلع الى روسيا مايقارب 5.8 مليار دولار سنة 2016، في المقابل بلغت صادرات روسيا من السلع الى أميركا حوالي 14.5مليار دولار في السنة ذاتها. وبذلك يبلغ العجز في الميزان التجاري للسلع مايقارب 8.7 مليار دولار سنة 2016 (لمصلحة روسيا) . (US Trade Representative Agency 2016)

وقد بلغ حجم صادرات أميركا من الخدمات الى روسيا حوالي 4.5 مليار دولار سنة 2016 . في المقابل بلغت قيمة صادرات روسيا من الخدمات الى أميركا حوالي 2.3 مليار دولار في السنة ذاتها وبذلك يبلغ العجز في الميزان التجاري للخدمات مايقارب 2.2 مليار دولار (لمصلحة الولايات المتحدة).

الإستثمار

بلغ حجم الإستثمارات الأميركية في روسيا ما يقارب 10.6 مليار دولار سنة 2016، أما الإستثمارات الروسية في الولايات المتحدة فقد بلغت مايقارب 4.6 مليار دولار في السنة ذاتها.

6- القطب الإقتصادي الكندي

التبادل التجاري مع أميركا

تعتبر كندا ثالث أكبر شريك تجاري (صادرات + واردات) للولايات المتحدة مع حجم تبادل تجاري يبلغ 673.9 مليار دولار سنة 2017 ، فقد بلغ حجم صادرات كندا من السلع الى الولايات المتحدة مايقارب 300 مليار دولار، في المقابل بلغت صادرات الولايات المتحدة من السلع الى كندا حوالي 282.5 مليار دولار. بذلك يبلغ العجز في الميزان التجاري للسلع مايقارب 17.5 مليار دولار سنة 2017 (لمصلحة كندا) **(US Trade Representative Agency 2017).**

وقد بلغ حجم صادرات كندا من الخدمات الى الولايات المتحدة حوالي 32.8 مليار دولار سنة 2017 ، في المقابل بلغت قيمة صادرات الولايات المتحدة من الخدمات الى كندا حوالي 58.7 مليار دولار في السنة ذاتها ، وبذلك يبلغ العجز في الميزان التجاري للخدمات مايقارب 25.9 مليار دولار (لمصلحة الولايات المتحدة).

الإستثمار

بلغ حجم الإستثمارات الأميركية في كندا ما يقارب 363.9 مليار دولار سنة 2017، أما الإستثمارات الكندية في الولايات المتحدة فقد بلغت مايقارب 371.5 مليار دولار سنة 2017 .

7- القطب الإقتصادي المكسيكي

التبادل التجاري مع الولايات المتحدة

تعتبر المكسيك ثالث أكبرسوق لصادرات الولايات المتحدة بعد الإتحاد الأوروبي سنة 2017. فقد بلغت صادرات الولايات المتحدة من السلع الى المكسيك حوالي 243 مليار دولار، أما صادرات المكسيك من السلع الى الولايات المتحدة فقد بلغت مايقارب 314 مليار دولار في السنة ذاتها وبذلك بلغ العجز في الميزان

التجاري للسلع مايقارب 71 مليار دولار سنة 2017 (لمصلحة المكسيك). **(US Trade Representative Agency 2017).**

بلغ حجم صادرات المكسيك من الخدمات الى الولايات المتحدة حوالي 26.3 مليار دولار سنة 2017 ، في المقابل بلغت صادرات الولايات المتحدة من الخدمات الى المكسيك مايقارب 33.3 مليار دولار في السنة ذاتها. وبذلك بلغ العجز في الميزان التجاري للخدمات مايقارب 7 مليار دولار (لمصلحة الولايات المتحدة).

الإستثمار

بلغ حجم الإستثمارات الأميركية في المكسيك مايقارب 87.6 مليار دولار سنة 2016 ، أما الإستثمارات المكسيكية في الولايات المتحدة فقد بلغت مايقارب 16.8 مليار دولار في السنة ذاتها.

8- القطب الإقتصادي الهندي

التبادل التجاري مع الولايات المتحدة

تعتبر الهند تاسع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة مع حجم تبادل تجاري (سلع وخدمات) يبلغ 67.7 مليار دولار سنة 2016 **(US Trade Representative Agency 2016).**

فقد بلغ حجم صادرات الهند من السلع الى الولايات المتحدة مايقارب 46 مليار دولار سنة ،2016 في المقابل بلغت صادرات الولايات المتحدة من السلع الى الهند حوالي 21.7 مليار دولار في السنة ذاتها. وبذلك يبلغ العجز في الميزان التجاري للسلع مايقارب 24.3 مليار دولار سنة 2016 (لمصلحة الهند).

أما حجم صادرات الهند من الخدمات الى الولايات المتحدة فقد بلغت 26.8 مليار دولارسنة 2016 ، في المقابل بلغت صادرات الولايات المتحدة من الخدمات الى الهند حوالي 20.3 مليار دولار في السنة ذاتها، وبذلك يبلغ العجز في الميزان التجاري للخدمات مايقارب 6.5 مليار دولار (لمصلحة الهند).

الإستثمار

بلغ حجم الإستثمارات الأميركية في الهند مايقارب 28.3 مليار دولار سنة 2015 ، أما الإستثمارات الهندية في الولايات المتحدة فقد بلغت مايقارب 9.3 مليار دولار في السنة ذاتها.

9- القطب الإقتصادي التركي

التبادل التجاري مع أميركا

بلغ حجم صادرات تركيا من السلع الى الولايات المتحدة مايقارب 8 مليار دولار سنة 2016 . وبلغت قيمة صادرات الولايات المتحدة من السلع الى تركيا مايقارب 9.4 مليار في السنة ذاتها. وبذلك بلغ العجز في الميزان التجاري للسلع مايقارب 1.4 مليار دولار سنة 2016 (لمصلحة الولايات المتحدة). **(US Trade Representative Agency 2016).**

اما حجم صادرات تركيا من الخدمات الى الولايات المتحدة فقد بلغت 1.9مليار دولار في المقابل بلغت صادرات الولايات المتحدة من الخدمات الى تركيا حوالي 3.1 مليار دولار ، وبذلك بلغ العجز في الميزان التجاري للخدمات مايقارب 1.2 مليار دولار لمصلحة الولايات المتحدة.

الإستثمار

بلغ حجم الإستثمارات الأميركية في تركيا مايقارب 3.1 مليار دولار سنة 2016 ، أما حجم الإستثمارات التركية في الولايات المتحدة فقد بلغ مايقارب 652 مليون دولار .

10- مجموعة البريكس BRICS

تأسست سنة 2008 وعقدت أول قمة لها في حزيران سنة 2009 ، بهدف تحقيق نظام عالمي ثنائي القطبية إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية. مجموعة البريكس تتألف من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا.

وتبرز أهمية مجموعة البريكس من الأرقام الإقتصادية التالية:

عدد سكانها : يمثل حوالي 40 % من سكان العالم .

مساحتها : مايقارب 30% من مساحة دول العالم.

إقتصادها: يبلغ حوالي 16 تريليون دولار أي مايعادل 18 % من الناتج المحلي العالمي.

التجارة : حوالي 33 % من التجارة الدولية.

من أهم أهداف دول البريكس الحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين G20 وG7 الصناعية والصناديق المالية الدولية الكبرى، كما تحرص على الدفع باتجاه إدخال إصلاحات وتعديلات في السياسات المالية والإقتصادية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ثانياً: النزاع التجاري الأميركي - العالمي

أعلن الرئيس الأميركي ترامب في العديد من خطاباته ، منذ حملته الإنتخابية الأولى ، عن عدم رضاه عن الإتفاقات التجارية الدولية التي تشارك فيها بلاده وإعتبارها مجحفة بحق الولايات المتحدة. بالإضافة الى معاناة الولايات المتحدة المزمنة من خلال تكّبدها عجزاً ضخماً في ميزانها التجاري ، الذي أدى الى خسارة الأميركيين الملايين من فرص العمل. ولاسيما في ولاية بنسلفانيا الأميركية التي عانت كثيراً من تداعيات إغلاق عدد من مصانع الفولاذ الصلب، وغيرها من الصناعات. وعزا الرئيس ترامب حدوث الأزمات الإقتصادية في أميركا إلى سماح الولايات المتحدة للدول الأجنبية بدعم منتجاتها المصدّرة ، وتخفيض سعر صرف عملاتها المحلية، وإنتهاك بنود الإتفاقات الدولية. ونتيجة لذلك، تدفقت تريليونات من الدولارات الأمريكية وملايين من الوظائف خارج الولايات المتحدة . ووفقاً لحسابات الرئيس ترامب، فقد خسرت أمريكا ما يقدر بنحو ثلث إلى نصف الوظائف الصناعية خلال الأعوام العشرين الماضية .

يعتقد الرئيس ترامب أن الدستور الأساسي للولايات المتحدة يتضمن رسوماً جمركية على الإنتاج الأجنبي، وليس المحلي. ولكن بعد 240 سنة من الثورة في الولايات المتحدة، قام السياسيون الأميركيون بالتدخل في عمل الشركات الأمريكية وتقييد حريتها ، مع السماح في الوقت ذاته للشركات الأجنبية أن تصدّر سلعها الى الولايات المتحدة من دون أن تفرض عليها رسوماً جمركية. وأن الاتفاقات التجارية التي وقعتها أميركا أدت الى فقدان أمريكا نحو ثلث الوظائف الصناعية فيها منذ عام1997، في الوقت الذي زاد فيه عدد سكان البلاد بنحو50 مليون نسمة . وأهم أسباب هذه الخسارة حسب تحليل الإدارة الأميركية :

- توقيع أميركا إتفاق المنطقة التجارية الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) التي إعتبرها الرئيس ترامب أسوأ اتفاق تجاري في التاريخ الأميركي.

-السماح بدخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي مكّنها من إجتياح الأسواق الأميركية والتسبب بخسارة الأميركيين أكبر عدد من الوظائف في التاريخ.

- إتفاقية الشراكة عبر الهادي TPP والتي أعتقد الرئيس ترامب أنها ستلحق الضرر بقطاع الصناعة الأمريكي . كما أنها ستفتح أسواق الولايات المتحدة أمام الصين ودول شرق آسيا. وأن هذه الاتفاقية ستجبر العمال الأمريكيين على التنافس مباشرة مع عمال من فيتنام (وغيرها من دول جنوب شرق آسيا) وهي واحدة من أقل الدول من حيث معدلات الأجور في العالم.

- عقد إتفاقات تجارية متعددة الأطراف .

خطة الرئيس ترامب التي بدأ العمل على تنفيذها والتي تتألف من سبع خطوات وتهدف الى

إسترجاع الوظائف للولايات المتحدة :

1 -إنسحاب الولايات المتحدة من إتفاقية الشراكة عبر الهادي TPP، حيث لم يتم التصديق عليها بعد.

2 -اختيار أشد وأذكى المفاوضين الإقتصاديين، لكي يفاوضوا بالنيابة عن العمال الأمريكيين.

3 - تفعيل تحرّك وزير التجارة الأميركي لكي يطالب بتصحيح كل إنتهاك للاتفاقيات التجارية الموقعة مع الدول الأجنبية، والتي تلحق ضرراً بعمال الولايات المتحدة وتوجيه جميع الأجهزة المعنية الأميركية لاستخدام كل أداة ممكنة بموجب القانون الأمريكي والدولي لوقف هذه الانتهاكات.

4 - إبلاغ شركاء الولايات المتحدة في NAFTA (كندا والمكسيك) عن نية الولايات المتحدة إعادة التفاوض حول شروط الإتفاق للحصول على صفقة أفضل للعمال الأمريكيين. وإذا لم يستجب هؤلاء الشركاء لإعادة التفاوض، فحينها ستقوم الولايات المتحدة بتقديم إشعار بموجب المادة 2205 من إتفاقية NAFTA بأن أمريكا تعتزم الإنسحاب من الإتفاقية.

5- إعطاء تعليمات لوزير الخزانة الأميركية لكي يعلن تصنيف الصين كدولة تتلاعب بعملتها الوطنية ومواجهة (عبر إستخدام الرسوم الجمركية والضرائب) أي دولة تقوم بتخفيض سعر صرف عملتها لكي تكسب ميزة تنافسية غير مستحقة على الولايات المتحدة.

6 - توجيه تعليمات للممثل التجاري الأمريكي، لكي يعمل على تحضير دعاوى قانونية تجارية ضد الصين، سواء داخل الولايات المتحدة، أو في منظمة التجارة العالمية،لأن سلوك الصين غير العادل في دعم سلعها أمر محظور ويخالف شروط إنضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

7 -إذا لم توقف الصين نشاطاتها غير القانونية، بما في ذلك سرقتها للأسرار الأمريكية التجارية والملكيات الفكرية (وفقاً لرأي الإدارة الأميركية)، فسوف يستخدم الرئيس ترامب كل سلطة رئاسية شرعية لتسوية المنازعات التجارية، بما في ذلك تطبيق التعريفات التي تتسق مع البندين 201 و203 من المرسوم التجاري لعام 1974 ، والبند242 من المرسوم التجاري الموسع لعام 1962 ، وهي صلاحيات يعطيها نظام التشريع الأمريكي إستثنائياً للرؤساء للتدخل ضد الشركاء التجاريين، إذا ما ألحقوا ضررا فادحاً بالمصالح الأمريكية .

ثالثاً: السياسات الأميركية الحمائية:

I- تاريخها:

منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر كانت الدول الكبرى تتبع نظام الحماية التجارية، إذ كانت تسعى خلف الربح التجاري والحصول على المعادن الثمينة الناتجة عن فائض الصادرات على الواردات. في القرن التاسع عشر، إنضمت بريطانيا الى نظام الحماية التجارية في الدول الحديثة (المعتمد في ذلك الوقت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، كندا....) . وخلال النصف الأول من القرن العشرين 20، إنتشر نظام الحماية التجارية في بين كل الدول وخاصة خلال الأزمة الإقتصادية (الكساد الكبير) سنة 1930 .

سنة 1930 قررت الولايات المتحدة فرض قانون تعريفة **هولي - سموت** (المعروف رسميا بـ قانون تعريفة الولايات المتحدة لعام 1930) الهادف الى رفع رسوم الاستيراد إلى أكثر من 50% لحماية الشركات الأمريكية والمزارعين. وسبق قانون تعريفة هولي- سموت قانون فوردني ماك- كمبر، الذي صدر عام 1922 الذي هدف الى رفع متوسط ضريبة الاستيراد إلى 40%. وعلى الرغم من أن الهدف من وراء قانون هولي - سموت هو حماية المزارعين الأمريكيين من الواردات الزراعية القادمة من اوروبا بعد تعافى المزارعين هناك من تداعيات الحرب العالمية الأولى. حيث عانى المزارعون الأمريكيون من حدة المنافسة وإنخفاض مستوى الأسعار بسبب حجم الإنتاج الزائد. ورداّ على هذا القانون، قامت دول أخرى بفرض رسوم مقابلة . ونتيجة لذلك، انخفض حجم التبادل التجاري بشكل جذري، مما أدى إلى انخفاض التجارة العالمية بنسبة 66% بين عام 1929 وعام 1934، وبدأت بعض البنوك في الدول تنهار. ومن أجل خفض التعريفة المرتفعة المفروضة، أصدر الرئيس روزفلت قانون اتفاقيات التبادل التجاري عام 1934. ومنذ ذلك الوقت عملت الولايات المتحدة على إستعادة ثقة الدول الأجنبية من خلال تشجيع التجارة الدولية ودعم الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) وإتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنظمة التجارة العالمية (WTO).

عام 2002 ، اتخذ الرئيس جورج دبليو بوش قراراً هدف الى إحياء الصناعة المحلية ، حيث فرض تعريفة بنسبة 8-30 ٪ على الصلب ، وقد أُعفيت كندا والمكسيك ودول أخرى من الرسوم . وكان من المقرر أن تبقى هذه الرسوم المؤقتة قائمة لمدة ثلاث سنوات. نتيجة لذلك ، هدّد الاتحاد الأوروبي بفرض رسوم إنتقامية على المنتجات الأمريكية وتم رفع دعوى في منظمة التجارة العالمية التي هددت بدورها بفرض أكثر من ملياري دولار كغرامة ردأ على العقوبات إذا لم ترفع الولايات المتحدة الرسوم . بعد أقل من شهر من صدور الحكم، تراجع الرئيس بوش وسحب التعريفات الجمركية .

II – الأدوات وأنواعها (القيود الجمركية):

1- الأدوات

- قرارات أو قوانين أو مراسيم تصدرها السلطة التنفيذية وأحيانا السلطة التشريعية رداً على الممارسات التجارية الدولية التي تسبب ضرراً أو تهدد بوقوع ضرر للصناعة أو الزراعة المحلية القائمة، أو تؤخر في قيام صناعة أو زراعة محلية قيد الإنشاء، وتحديداً على حالات الإغراق وحالات الدعم لمنتج زراعي أو صناعي معين . كما تطبّق هذه القوانين أو المراسيم أو القرارات على حالات التزايد في الواردات التي تسبب ضرراً بالغاً للصناعة أو الزراعة المحلية أو تهدد بوقوعه والتي تستتبع فرض تدابير وقائية.

2- أنواعها

قيود جمركية تعريفية وقيود جمركية غير تعريفية.

أ- القيود الجمركية التعريفية : هي الرسوم الواجب دفعها على السلعة عند إجتيازها لحدود دولة ما دخولا أو خروجا وتنقسم إلى:

- من حيث وجهها القانوني: تعريفة مستقلة، تعريفة إتفاقية.

- من حيث الأطراف الواضعة لها: منفردة، مزدوجة، تعريفة متعددة.

- من حيث الظروف التي تستلزمها: تعريفة العقوبات ، الرسوم التعويضية (وقائية)، تعريفة الأفضلية.

ب- القيود الجمركية غير التعريفية :

- القيود غير التعريفية النقدية وتشمل: الإعانات (إعانات تصدير أو إعانات إستيراد) وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة إضافة الى تخفيض سعر الصرف أوالإغراق.

- القيود غير التعريفية الكمية وتشمل: المنع (كلي أو جزئي)، إصدار تراخيص الإستيراد ونظام الحصص.

III- أهم أسبابها

منذ العام 1989، تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية، سياسة تجارية حمائية تطورت في السنوات اللاحقة إلى حد النزاع التجاري الدولي وذلك للأسباب التالية:

- مركز العولمة أو مركز الإقتصاد العالمي بدأ ينتقل من واشنطن- برلين الى بكين- هونغ كونغ بسبب تراجع الاقتصاد الأمريكي والقدرة التنافسية للمنتجين الأمريكان في الأسواق العالمية، وصعود قوى اقتصادية مثل الصين واليابان ، حيث أصبحوا ينافسون الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات

الصناعات المتقدمة كالالكترونيات والكيمائيات وصناعة السيارات والصلب والحديد والمنسوجات وغيرها.

- عرقلة عملية إنتقال الصين من مفهوم "صنع في الصين" الى مفهوم "إبتكر في الصين"، بعد إرتفاع نسبة نمو براءات الإختراع المسجّلة من قبل الصين أمام إنخفاض نسبة نمو براءات الإختراع المسجلة في الولايات المتحدة سنة 2017.
- منع الصين من التحوّل الى قوة إقتصادية عظمى وعرقلة التقدم التكنولوجي الصيني .
- فقدان الإقتصاد الأميركي القدرة على المنافسة الإقتصادية في الجودة والسعر والإبتكار امام منتجات القطب الإقتصادي الصيني.
- كل دولة تضعف تنافسيتها تذهب نحو إعتماد سياسات حمائية وكل دولة تزداد تنافسيتها تذهب نحو إعتماد سياسات العولمة.
- نمو التكتلات الاقتصادية لا سيما الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية كبيرة أصبحت تضم 27 دولة (مع خروج بريطانيا) تتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الاقتصاد العالمي.
- تزايد العجز المالي الفيدرالي للولايات المتحدة (العجز الحكومي) بشكل مخيف ، فقد بلغ العجز الحكومي لعام (2018)، ما قيمته (147) مليار دولار.
- تزايد حجم الدين العام الأميركي الى حوالي 21 ترليون دولار أميركي سنة 2017 وأصبحت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الأميركي البالغ 19.3 ترليون دولار أميركي تمثل حوالي 105%.

IV- القرارات الحمائية الأميركية

أ- الحزمة الأولى من التعريفات

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 22 كانون الثاني 2018، بناء على توصيات من لجنة التجارة الدولية الأمريكية (ITC) فرض تعريفات جمركية على الواردات الأمريكية بنسبة 20% على الغسالات المنزلية و30 % على وحدات الطاقة الشمسية والخلايا التي تتكون منها، كمرحلة أولى من مراحل التعريفات الحمائية ويبدأ تنفيذها في 6 تموز 2018. وتفرض هذه الرسوم الجمركية على المنتجات المستخدمة في توليد الطاقة الشمسية التي تدخلها الشركات أو الأفراد إلى الولايات المتحدة للمرة الأولى.

- أهداف الحزمة الأولى من التعريفات

تهدف هذه الرسوم الى حماية الشركات الصناعية الأمريكية من المنافسة الأجنبية وخصوصاً الصينية. حيث يحصل ملايين الأمريكيين على إحتياجاتهم من الكهرباء، عبر إستخدام ألواح الطاقة الشمسية

التي انتشرت بسرعة في جميع أنحاء الولايات المتحدة منذ عام 2010. ونظراً للوفر الناتج عن فارق الكلفة بالنسبة للمستهلكين، فقد أثبتت ألواح الطاقة الشمسية جدواها إلى حد كبير. لكن بالنسبة للمصنعين الأمريكيين، فتلك الألواح الرخيصة، خصوصاً التي جرى إستيرادها بسعر زهيد من الخارج لم تثبت نجاحاً، بل كانت سبباً في دفع المصنعين المحليين الى فرض رسوم مرتفعة وضمانات تحدد الحد الأدنى لسعر المبيع على بعض معدات توليد الطاقة الشمسية التي جرى تصنيعها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

فصناعة الطاقة الشمسية الأمريكية تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد الأمريكي، فهي تشغل، حولي 38000 ألف من اليد العاملة، موزعين على 600 منشأة لصناعات الطاقة الشمسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل المنتجات التي تصنعها هذه الشركات: الفولاذ، المحولات العكسية، أجهزة التعقب، صناديق الكابلات، الوحدات، الخلايا والألواح وغيرها.

ب- الحزمة الثانية من التعريفات

في 8 آذار 2018، أعلنت الإدارة الأميركية عن حزمة جديدة من الرسوم الجمركية على بعض الواردات الأمريكية من الحديد والصلب بنسبة 25% على الصلب و 10% على الألمنيوم. والبيان التالي يوضح أهم مصدري الصلب إلى الولايات المتحدة.

رسم رقم4

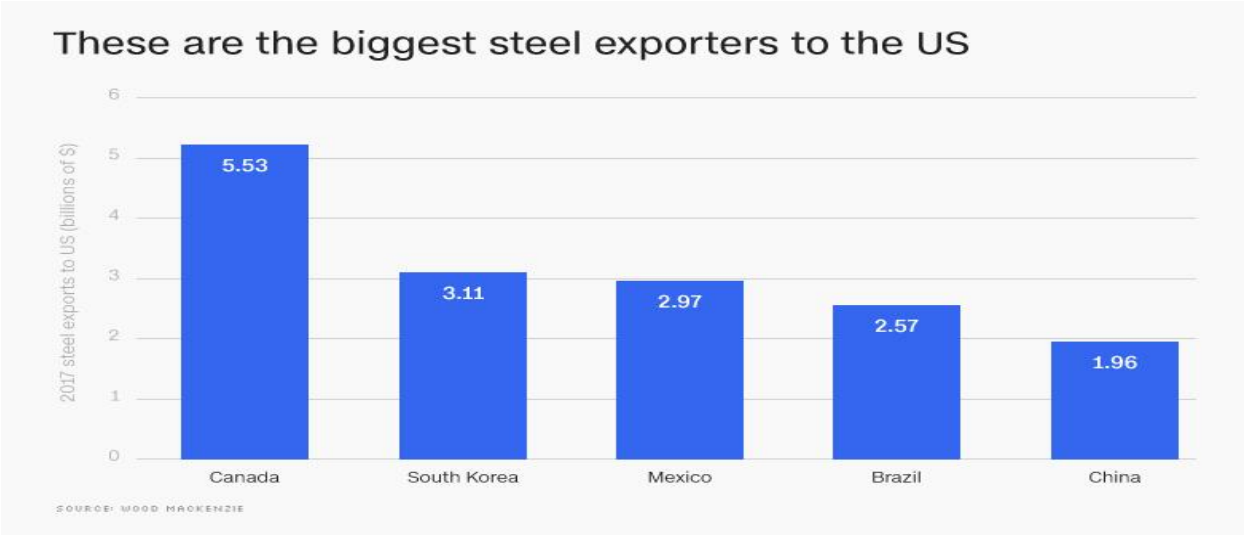

وتعود خلفية هذا القرار إلى تاريخ 16 شباط 2018، عندما أعلن وزير التجارة الأميركي ويلبر روس عن التوصيات التي توصّلت إليها إدارة وزارة التجارة الأمريكية بشأن التحقيقات التي قامت بها في مجال الألمنيوم والفولاذ، والتي بدأتها في نيسان 2017، **بموجب البند 232 من قانون توسيع التجارة الذي**

صدر عام 1962. ووفقا لنتائج التحقيقات التي توصلت إليها وزارة التجارة : تبين أن الواردات الأمريكية من الصلب والفولاذ تشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي وبناء على هذه النتائج المتوصل إليها، رفعت الوزارة توصيات إلى الرئيس الأميركي بذلك.

- أهداف الحزمة الثانية من التعريفات الأميركية

الأهداف المعلنة من وراء فرض هكذا رسوم على واردات أمريكية من الصلب والألمنيوم، هي حماية قطاعات إنتاج الفولاذ الصلب والألمنيوم والوظائف والسوق الأمريكية من المنافسة الخارجية.

الأهداف غير المعلنة :

- سعي الإدارة الأميركية إلى تحقيق مكاسب سياسية على مستوى الدول المنتجة للصلب والألمنيوم عبر زيادة الضغوط على كندا والمكسيك بهدف تحسين شروط التفاوض بشأن إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) لمصلحة الولايات المتحدة، بالرغم من إستثناء المكسيك وكندا من الرسوم في المرحلة الأولى لغاية الآن.

- تحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية عبر الضغط على دول الإتحاد الأوروبي، بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يفاوض من أجل إعفائه أو تخفيض هذه الرسوم.

- زيادة الضغط على الصين، فالحكومة الصينية كانت قد وعدت بخفض الفائض من إنتاج الفولاذ الذي يتم تصديره إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار مدعومة. إلا أن هذا القرار كان يتأجّل بسبب الضغوط الداخلية في الصين والهادفة الى حماية الوظائف في قطاع الصلب والألمنيوم . وبذلك فإن فرض الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه الرسوم على الحديد والألمنيوم من شأنه أن يدفع الصين إلى تخفيض إنتاجها من الفولاذ والألمنيوم ، الأمر الذي يزيد من عدم قدرتها على تصدير الفائض إلى الولايات المتحدة بهدف حماية القطاع الإنتاجي الأمريكي للحديد والألمنيوم .

ج- الحزمة الثالثة من التعريفات الأميركية

أعلنت الإدارة الأميركية انها ستفرض إبتداء من 1 تموز 2018 رسم جمركي بنسبة 25 %على ما قيمته 34 مليار دولار من الصادرات الصينية (818 سلعة صينية) بينها سيارات ومكونات الطائرات والأقراص الصلبة لأجهزة الكمبيوتر، لكنها تستثني الهواتف المحمولة وأجهزة التلفزيون بهدف حماية إنتقال التكنولوجيا وسرقة الملكية الفكرية وحماية الوظائف الأميركية.

واعلنت وزارة التجارة الأميركية في 23 آب 2018 أنها ستفرض رسوماً أخرى بنسبة 25% على مستوردات صينية بقيمة 16 مليار دولار، ليصبح مجموع المنتجات الصينية التي تخضع للرسوم الأميركية حوالي 50 مليار دولار أميركي.

وهددت الولايات المتحدة بفرض رسوم جديدة إعتبارا من أيلول المقبل بنسبة 10 %على ما قيمته 200 مليار دولار من الواردات الصينية . وتعتبر أميركا أن الصادرات الصينية المستهدفة بالرسوم الجديدة هي منتجات تستفيد من **"نقل قهري للتكنولوجيا"** وهو المصطلح الذي تطلقه واشنطن على السياسة التي تتّبعها الصين في تعاملها مع شركات التكنولوجيا الاميركية اليوم.

وبالتالي فإن إجراءات الولايات المتحدة من المتوقع أن تستهدف في نهاية المطاف سلعًا صينية بقيمة تتجاوز 500 مليار دولار، أي ما يعادل إجمالي الواردات الأمريكية من الصين العام الماضي سنة 2017.

رابعاً : ردود الفعل الدولية على قرارات ترامب الحمائية

1- جمهورية الصين الشعبية

أ- مقدمة حول التبادل التجاري

بلغت صادرات الصين الى الولايات المتحدة من السلع حوالي 506 مليار دولار سنة 2017 . وفي المقابل بلغت وارداتها من الولايات المتحدة حوالي 130 مليار دولار في السنة ذاتها .

أهم الصادرات الصينية الى ألولايات المتحدة :

- إلكترونيات- ثياب- ماكينات ومعدات - البسة وغيرها.

أهم واردات الصين من الولايات المتحدة:

- طائرات : بقيمة 16 مليار دولار

- فول الصويا: بقيمة 12 مليار دولار

- سيارات : بقيمة 11 مليار دولار

الجدير بالذكر أن معظم الواردات الى الصين هي من مصنعين أميركيين، يعمدون الى إرسال منتجات نصف مصنعة الى الصين، ليتم تجميعها هناك حيث الكلفة منخفضة وبعد ذلك يعاد تصديرها الى الولايات المتحدة.

ب- رد الفعل الصيني على الرسوم الأميركية

رفضت الصين قرار الإدارة الأمريكية الصادر في كانون الثاني 2018 والرامي الى فرض رسوم على وارداتها من الغسالات وخلايا وألواح الطاقة الشمسية، وقد حذرت الصين الولايات المتحدة الأمريكية بالرد على هذا الرسوم المفروضة.

وأعلنت الإدارة الأميركية انها ستفرض إبتداء من 1 تموز 2018 رسم جمركي بنسبة 25 %على ما قيمته 34 مليار دولار من الصادرات الصينية لحماية إنتقال التكنولوجيا وسرقة الملكية الفكرية وحماية الوظائف الأميركية.

وردّت وزارة التجارة الصينية عبر فرض رسوم جمركية مماثلة بنسبة 25% تستهدف واردات اميركية بقيمة 34 مليار دولار (545 منتج أميركي) إبتداء من السادس من تموز 2018 . وتستهدف هذه الرسوم السلع الزراعية الأميركية مثل فول الصويا والتي تعد أميركا أكبر مورد له (حيث تستورد الصين

حوالي 50% من الإنتاج الأميركي لفول الصويا أي مايعادل 12 مليار دولار اميركي)، إضافة الى السيارات الكهربائية وثمار البحر وعصير البرتقال والويسكي وجراد البحر (الكركند) والسلمون والسيجار.

بعد ذلك هدد الرئيس الأميركي بفرض رسم بقيمة 10% على واردات من الصين بقيمة 200 مليار دولار (الفواكه- الخضار- الحقائب - مفروشات- ألبسة- إطارات - معدات والبسة رياضية- أسماك وغيرها) في حال رفضت الصين تغيير ممارساتها.

تبعا لذلك قررت الصين تخفيض الرسوم الجمركية على عدة آلاف من أنواع المنتجات المستوردة من الهند وكوريا الجنوبية وسيريلنكا وبنغلادش ولاوس إبتداء من الأول من تموز 2018، ضمن إطار إتفاقية (APTA Asia Pacific Trade Agreement) . ذلك لأن العديد من هذه المنتجات ستحل محل المنتجات الأميركية المستوردة من الولايات المتحدة، والتي سترتفع أسعارها إذا ما قررت الولايات المتحدة والصين المضي بفرض الرسوم الجمركية. وتعتبر الصين أن هذا رد إستراتيجي على إجراءات الإدارة الاميركية الأخيرة.

أما التجارة في فول الصويا والذي يعتبر منتجاً إستراتيجياً لكلا الطرفين، حيث تعتبر الصين المستهلك الأكبر لهذا المنتج (لإستخدامه في صناعة علف للحيوانات)، والولايات المتحدة المصدر الأكبرله . ومن الممكن أن تستورد الصين فول الصويا من البرازيل بدلاً من الولايات المتحدة .

عام 2018 إنخفضت اسعار فول الصويا الى أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات. وعرضت الهند تصدير فول الصويا والسكر الى الصين، إذا ما توقفت صادرات الولايات المتحدة اليها. مع أن العلاقة التجارية بين الهند والصين تعاني من مشاكل عديدة بسبب فرض الرسوم الجمركية من قبل الهند على الخلايا الشمسية المستوردة من الصين.

ج- في مجال الإستثمار

إدعت الولايات المتحدة ان الشركات الأجنبية في الصين تعاني من عدم الإتساق في تطبيق الأنظمة ومن إعتماد المحاباة لصالح الشركات المحلية الصينية. لذلك قررت الصين إزالة بعض القيود أمام الإستثمار الأجنبي في بعض القطاعات الصناعية (سكك الحديد - شبكات الطاقة- الشحن...) وجاء هذا الإنفتاح في الإقتصاد الصيني كرد فعل على الإجراءات التي إتخذتها الإدارة الأميركية بوضع قيود أمام الإستثمارات الصينية في الولايات المتحدة . ومن المتوقع أن تبادر الصين الى إستهداف واردات الخدمات من الولايات المتحدة (التعليم - السياحة -الصحة...) والتي تحقق فيها الولايات المتحدة فائضاً ضخماً.

د- قطاع أشباه الموصلات الكهربائية (Semi- conductors)

اما بالنسبة الى تجارة أشباه الموصلات الكهربائية (Semi- onductors) التي تصنّعها الشركات الأميركية وترسلها الى الصين لتجميعها، فقد تتعرض الى رسوم جمركية عند دخولها الى الصين.

ه- الطيران

بالنسبة الى الطائرات، أعلنت الصين عن نيتها شراء طائرات Air Bus بدلاً من طائرات Boeing إذا ما استمرت الولايات المتحدة بوضع رسوم جمركية على وارداتها.

و- الناتج المحلي الصيني

توقع الخبراء إنخفاض نسبة النمو في الناتج المحلي الصيني من 6.5 % سنة 2017 الى 6 % وما دون سنة 2018، بسبب النزاع التجاري العالمي أي بنسبة 0.5%.

ز- القطاع المالي

في تموزعام 2015، سمح البنك المركزي الصيني بأن تنخفض العملة الوطنية بنحو 3 في المئة مقابل سعر صرف الدولار الأمريكي، بهدف زيادة حجم الصادرات الصينية ولكن النتيجة كانت خروج كميات ضخمة من رؤوس الأموال الأجنبية من الصين. ولكن سنة 2018 لا توجد مخاوف كبيرة من هبوط حاد في اليوان الصيني، وهو ما يعني أن الإنخفاض الراهن في سعر صرف اليوان يعبر عن قوى السوق أكثر من التدخلات الإدارية من قبل السلطات المالية الصينية. وليس مستبعدا إمكانية إعادة إستخدام الصين لأداة تخفيض العملة المحلية لتخفيض قيمة صادراتها كوسيلة من وسائل النزاع التجاري الراهن مع الولايات المتحدة. فقد أعلن المصرف المركزي الصيني عن تدخله عبر ضخ مبلغ 700 مليار يوان في الأسواق الصينية (107 مليار دولار) من خلال تخفيض نسبة الكميات المطلوبة لحفظها من قبل المصارف (Required Reserve Deposit) لمنع حدوث أزمات مالية.

إن الإنخفاض المتواصل لليوان من المتوقع أن يؤدي الى تداعيات سلبية على الإقتصاد الصيني ، الأمر الذي يشجع العديد من المستثمرين على الإستثمار في الدولار بدلاً من اليوان بسبب إرتفاع أسعار صرف سعر الدولار وزيادة أسعار الفائدة الأمريكية ، وهذا بدوره قد يؤدي الى زيادة معدل تدفق رؤوس الأموال من الصين الى الولايات المتحدة.

2- <u>الاتحاد الأوروبي</u>

أ- زيادة الرسوم الجمركية

أعلنت المفوضية أن الإتحاد الأوروبي سيبدأ من الأول من تموز الجاري فرض رسوم جمركية بنسبة 25 في المئة على مجموعة من المنتجات الأميركية **رداً على الرسوم التي فرضتها واشنطن على شحنات الفولاذ الصلب والألومنيوم المستوردة من الإتحاد الاوروبي في أوائل تموز 2018**. وأقرت المفوضية رسمياً قانوناً ينص على فرض رسوم على منتجات أميركية قيمتها 3.2 مليار دولار (منتجات الصلب والألومنيوم، ومنتجات زراعية مثل الذرة الحلوة، عصير الليمون، وزبدة الفول السوداني، ويسكي البوربون ،سراويل الجينز والدراجات النارية....).

ب- قطاع السيارات

هددت الإدارة الأميركية بفرض رسم بنسبة 20% على السيارات الأوروبية المصدّرة الى الولايات المتحدة اذا لم يبادر الإتحاد الأوروبي الى إزالة الرسوم التي سبق وفرضها على الصادرات الأميركية اليه.

ورد الإتحاد الاوروبي انه سيفرض رسوم جمركية على صادرات أميركية بقيمة 300 مليار دولار لاحقاً، إذا ما قررت الولايات المتحدة فرض رسوم جمركية على واردات الولايات المتحدة من السيارات الأوروبية.

والجدير بالذكر أن المصنعين الاوروبيين للسيارات في الولايات المتحدة (VLKAF-BMW-Mercedes Benz...) يوظفون مايقارب 120000 الف موظف أميركي في مصانعهم. وأعلنوا أن حوالي 60 % من سياراتهم المنتجة في الولايات المتحدة تصدّر الى الخارج، وهم يتخوفون من خضوع منتجاتهم لرسوم جمركية عند تصديرها من الولايات المتحدة الى الإتحاد الأوروبي أو الصين. وتعتبر السوق الأميركية أكبر مستهلك للسيارات الأوروبية، إذ تقدر قيمة السيارات المصدّرة من الإتحاد الاوروبي الى الولايات المتحدة سنوياّ حوالي 44 مليار دولار .

وهناك إقتراح أميركي لتفادي فرض الرسوم على السيارات ينص على :

أن الولايات المتحدة مستعدة لإلغاء الرسوم الجمركية على السيارات في إطار إتفاق جمركي واسع النطاق. أي أن هناك إمكانية لإلغاء الرسوم الجمركية الأميركية على السيارات الأوروبية، إذا ما قام الاتحاد الاوروبي بإلغاء الرسوم الجمركية على السيارات الأميركية. حيث تواجه السيارات الأميركية حالياً تعريفة بنسبة 10 بالمئة عند دخولها الى الإتحاد الأوروبي، في حين تفرض الولايات المتحدة حالياً رسوماً بنسبة 2.5 بالمئة فقط على واردات السيارات الأوروبية، لكنها ترتفع على الشاحنات لتصل إلى 20 بالمئة.

3- تركيا

تحتل تركيا المرتبة السادسة بين المصدرين للصلب والألمنيوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5.6%. وتستورد تركيا نحو 3.8 مليون طن من الفولاذ (الخردة) من الولايات المتحدة سنوياً، وتعمل على إعادة تصنيعها كمعدن صلب للبناء وتعيد تصديره الى الولايات المتحدة. لذلك فإن إنخفاض حجم صادرات الصلب التركية إلى الولايات المتحدة، قد يدفع تركيا إلى خفض وارداتها من الخردة الأمريكية. فبعد قيام الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية بقيمة 267 مليون دولار على شحنات تركية من الصلب والألومنيوم بقيمة 1.1 مليار دولار إلى الولايات المتحدة. ردّت تركيا بفرض رسوم جمركية على ما يقارب 20 منتجاً

(الفحم، والورق، والجوز، واللوز، والتبغ، والأرز، والسيارات، ومواد التجميل، والآلات والمعدات، والمنتجات البتروكيماوية..) تستوردها تركيا من الولايات المتحدة.

في 10 آب 2018 أعلن الرئيس الأمريكي ترامب أنه أجاز بمضاعفة الرسوم على الألمنيوم وحديد الصلب المستورد من تركيا بنسبة تصل إلى 20 بالمئة و 50 بالمئة على التوالي. وتسبب هذا القرار إضافة الى عوامل اخرى (عدم رفع سعر الفائدة في المصارف التركية لمكافحة التضخم - ضعف الثقة المحلية والعالمية بالإقتصاد التركي- ضخامة الإنفاق الإستثماري التركي على إقامة المشاريع العملاقة عبر القروض ... وغيرها) بانخفاض سعر الليرة التركية إلى مستوى قياسي وصل الى 7.1 ليرة تركية مقابل الدولار الأميركي. ونتيجة لتحويل دولة قطر مبلغ 15 مليار دولار أميركي للإستثمار المباشر في تركيا . عادت وإرتفعت الليرة التركية الى حدود الست ليرات تركية مقابل الدولار الأميركي لتعود وتنخفض مجدداً.

وردّت تركيا على الرسوم الأميركية الجديدة في 15 آب 2018 عبر رفع الرسوم الجمركية على منتجات التبغ المستوردة من الولايات المتحدة بنسبة 60 بالمئة، والكحول بنسبة 140بالمئة، والسيارات حتى 120 بالمئة ومستحضرات التجميل إلى 60 بالمئة، والأرز بنسبة 50 يالمئة، والفواكه بنسبة 20 بالمئة، فضلا عن ذلك يشمل المرسوم رفع الرسوم الجمركية على عدد من السلع الأمريكية الأخرى.

4- اليابان

طالب قطاع صناعة الألمنيوم الياباني الإدارة الأميركية بإعادة النظر في سياساتها الحمائية الأخيرة والتي من شأنها أن تدفع بقية دول العالم إلى إنتهاج سياسات مماثلة يمكن أن تؤدي الى إحداث ضرر كبير على القطاعات الصناعية في العالم وعلى مبدأ التقسيم الدولي للعمل.

ومؤخراً قامت اليابان بتوقيع إتفاقية تجارية مع الإتحاد الأوروبي بهدف إنشاء منطقة تجارية حرة وجاءت هذه الإتفاقية كرد على الإجراءات الحمائية التجارية الأخيرة للرئيس ترامب . وتنص الإتفاقية الموقعة على إزالة الرسوم الجمركية عن الصادرات الأوروبية الى اليابان (الأجبان- النبيذ ...). في المقابل يقوم الإتحاد الأوروبي بتخفيف العوائق التجارية أمام وصول الصادرات اليابانية إلى دول الإتحاد الأوروبي (سيارات - إلكترونيات ...)، وبيدأ العمل على تنفيذ الإتفاقية مطلع سنة 2019 .

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين اليابان والإتحاد الأوروبي حوالي 152 مليار دولار سنة 2017 (وفقاً لأرقام الإتحاد الأوروبي).

5- البرازيل

وعدت الحكومة البرازيلية باتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة هذه الأزمة من أجل حماية مصالحها بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية رسوما جمركية مرتفعة على واردات الصلب والألمنيوم. وأكدت الحكومة البرازيلية أن هذه الإجراءات لا تتماشى مع إلتزامات الولايات المتحدة تجاه منظمة التجارة العالمية.

6- كندا

كانت معظم الأخشاب المنتجة في كندا مملوكة للحكومات المحلية (المقاطعات) وهي التي تحدد أسعار الخشب إدارياً بدلاً من تحديدها عبر التنافس في السوق (العرض والطلب). لذلك غالباً ما ينتهي سعر الخشب الكندي بكونه أرخص من سعر الخشب الأمريكي. الأمر الذي يجعل الشركات الأمريكية تفضل إستيراد الخشب الكندي بدلاً من دفع المزيد مقابل الخشب الأمريكي. بناء على ماتقدم قرر الرئيس ترامب فرض رسم جمركي بنسبة 20٪ على الخشب الكندي المستورد لجعله مساوياً لسعر الخشب الأمريكي المباع في السوق الأمريكية. ولكن الحكومة الكندية لجأت الى المحاكم التجارية، ولم تلجأ كندا الى فرض رسوم جمركية مقابلة على المنتجات الأميركية.

ولكن بعد فرض الرسوم الأميركية الجديدة على الفولاذ الصلب والألومينيوم، قامت كندا بوضع خطة لفرض رسوم جمركية مضادة تصل الى نسبة 25% على وارداتها من الولايات المتحدة بقيمة 13 مليار دولار يبدأ تنفيذها في الأول من تموز 2018. وستفرض كندا رسماً جمركياً بنسبة 25% على منتجات الصلب المستورد من أميركا ورسم جمركي آخر بقيمة 10% على أنواع متعددة من المستوردات الأميركية (الحليب- الويسكي والقهوة - شراب القيقب- مربى الفراولة). وتستهدف الرسوم الجمركية الكندية المفترضة بعض المنتجات التي يتم تصنيعها في ولايات أميركية تابعة للحزب الجمهوري الذي يسعى إلى السيطرة على الكونغرس بمجلسيه في الانتخابات التي ستُجرى في تشرين الثاني القادم .

7-المكسيك

كانت المكسيك هدفاً مزدوجاً للرئيس ترامب في أثناء حملته الانتخابية، معتبراً أنها مصدراً للمهاجرين غير الشرعيين القادمين الى الولايات المتحدة. الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة توفر فرص العمل في الولايات المتحدة ، ذلك أن أجور العمالة المكسيكية تعتبر أقل من أجور الأمريكيين. وإقترح الرئيس ترامب بناء سور على إمتداد الحدود بين البلدين (المكسيك- الولايات المتحدة) بطول 3169 كيلو متراً للحيلولة دون مرورهذه الهجرة غير الشرعية. وعمل الرئيس ترامب على إجبار المكسيك على دفع ما بين10و20 مليار دولار ثمناً لبناء السور.

وردت المكسيك على الإجراءات الأميركية بأنها ستفرض رسوما بنسبة 25% على واردات المكسيك من حديد الصلب الأميركي. وفرضت المكسيك كذلك رسوماً جمركية على صادرات أميركية قيمتها 3 مليار دولار (لحم الخنزير - تفاح - بطاطا- ويسكي البوربون- وأنواع مختلفة من الأجبان).

8-إيران

قامت إيران بفرض حظر على إستيراد أكثر من 1300 منتج في إطار تهيئة إقتصادها لمقاومة التداعيات الإقتصادية للعقوبات التي تهدد بها من قبل الولايات المتحدة، والتي يبدأ تنفيذ الدفعة الأولى منها في السادس من آب 2018. هذه المنتجات يمكن إنتاجها داخل إيران وتشمل : الأجهزة المنزلية والمنسوجات والأحذية ومنتجات الجلود والأثاث ومنتجات الرعاية الصحية وبعض الآلات.

أدّت العقوبات الأميركية حتى الآن الى إنهيار سعر صرف العملة الإيرانية مقابل الدولار الأميركي ووصولها الى مستوى 90 الف ريال لكل دولار (وفقاً لآخر أرقام تموز سنة 2018).

اما الدفعة الثانية من العقوبات الأميركية على إيران، من المتوقع أن تبدأ في الرابع من تشرين الثاني 2018 ولكن الإتحاد الأوروبي أقر قانون عرقلة العقوبات لتمكين إيران من الإستفادة من تصدير نفطها والإلتزام بالإتفاق النووي الذي نقضه الأميركيين مؤخراً. وقانون عرقلة العقوبات يصبح نافذاً إبتداء من السادس من آب 2018 . ويهدف قانون العرقلة الأوروبي الذي أعتمد لأول مرة في سنة 1996 الى عرقلة تطبيق العقوبات الأميركية على الشركات الكبرى والأشخاص في العالم، بموجب مايعرف بعالمية وشمولية القانون الأميركي.

تنتج إيران مايعادل 3.8 مليون برميل نفط يرمياً، ويتم تصدير حوالي 20 % من النفط الإيراني الى الإتحاد الأوروبي، واما بقية 70% فيتم تصديرها الى الصين وبقية دول آسيأ . وتؤمن صادرات النفط الإيراني عائدات بقيمة 50 مليار دولار والغاز بقيمة 10 مليار دولار سنة 2017. وقد قرر الإتحاد الأوروبي شراء النفط الإيراني باليورو بدل الدولار الأميركي بعد فرض العقوبات الأميركية وعبرتحويلات تجري بين المصرف المركزي الأوروبي والمصرف المركزي الإيراني.

9- منظمة أوبك

سنة 2017 تم الإتفاق بين أعضاء منظمة أوبك على خفض الكميات المنتجة من النفط لدعم الأسعار وتخفيف حجم الكميات المعروضة من النفط . ولكن بعد دخول عوامل جديدة كالمشاكل السياسية والإقتصادية

التي تحدث في فنزويلا ووصول نسبة التضخم فيها الى 14000% وتدهور كمية الإنتاج النفطي الى مايعادل 1.5 مليون برميل يومياً في حزيران 2018 ، إذ تشكل عائدات النفط مايقارب 96% من إيرادات فنزيلا . إضافة الى المشاكل السياسية والأمنية في ليبيا ، كل تلك العوامل أدّت الى تناقص كميات الإنتاج في منظمة أوبك وإزدياد حجم الطلب على النفط وإرتفاع مستوى الاسعار.

في حزيران 2018 قررت أوبك زيادة كميات الإنتاج حوالي مليون برميل يومياً ولكن بعض أعضاء المنظمة رفضوا ذلك (إيران - العراق ..) لأنهم لن يستطيعون زيادة إنتاجهم الى هذا المستوى بسبب العقوبات الأميركية المفروضة عليهم والتي تشكل عائقا أمام زيادة صادرات كميات النفط المنتجة . وكان الرئيس ترامب قد حذّر أعضاء منظمة أوبك من مغبّة إرتفاع أسعار النفط العالمية التي قد تؤدي الى إنخفاض النمو في الإقتصاد الأميركي، وطالب المنظمة بزيادة كميات الإنتاج النفطي للمحافظة على مستوى الأسعار المنخفضة.

10-الهند

أعلنت الهند عن خطتها لفرض رسوم جمركية على 92 منتج أميركي في آب 2018 رداًعلى الرسوم الجمركية التي سبق وفرضتها الولايات المتحدة على صادرات الهند من الفولاذ الصلب والألومنيوم.

خامساً : حرب التكنولوجيا بين الصين وأميركا

النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين ليس معركة تعريفات جمركية فحسب وإنما معركة من أجل تحقيق التفوق التكنولوجي، وتتمثل بقرار إدارة الرئيس ترامب حرمان شركة (China Mobile) من دخول السوق الأمريكية. لأن الشركة المملوكة من الحكومة الصينية قد تشكل خطراً على الأمن القومي الأميركي (وفقاً لتحليلات الإدارة الأميركية). وتأتي هذه الخطوة في أعقاب خطة الصين لتعزيز الإستثمار في شركات التكنولوجيا الأمريكية وتنفيذ الخطة الإستراتيجية الصينية 2025 "صنع في الصين ". إلى جانب حظر بيع منتجات الهواتف الذكية من ZTE وهواوي ضمن القواعد العسكرية الأميركية،إضافة الى التهديد الأميركي بفرض رسوم جمركية بنسبة 25 في المئة على السلع الصينية ذات الصلة بالتكنولوجيا، والتي تبلغ قيمتها 50 مليار دولار.

أن تفكيك أنظمة التكنولوجيا لدى الشركات العملاقة (الأمريكية – الصينية) سوف يكون له تأثير طويل الأمد على الشركات والمستهلكين في جميع دول العالم. حيث أن الشركات الأمريكية للتكنولوجيا (Apple….) في بادىء الأمرإضطرت إلى نقل التكنولوجيا إلى الشركاء الصينيين تنفيذاً لأحد أهم شروط الإستثمارالأجنبي في الصين، مقابل السماح لها بالوصول إلى السوق الصيني الضخم (1.39 مليار نسمة). وفي الآونة الأخيرة، أعلنت اميركا تخوفها من مبادرة "صنع في الصين 2025"، وهي مبادرة بقيمة 300 مليار دولار كانت قد أطلقتها الصين بهدف تعزيز دورها عالميًا وجعلها رائدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات (الأتمتة والطاقة الجديدة والطباعة ثلاثية الأبعاد ، الذكاء الصناعي وغيرها من الصناعات المستقبلية..) . كما أحبطت الولايات المتحدة العديد من صفقات شراء الشركات الغربية التكنولوجية من قبل شركات مدعومة من الدولة الصينية، وخاصة في قطاع أشباه الموصلات (Semi-Conductors) . وإتهمت الولايات المتحدة المتسللين الصينيين بسرقة الملكية الفكرية وأسرار الشركات التكنولوجية.

لقد إنخفضت معدلات القرصنة بعد اتفاقية شهر سبتمبر 2015 بين الرئيسين شي جين بينغ وباراك أوباما. وحذر خبراء الاستخبارات الأميركيين من أن إستخدام منتجات هواوي و ZTE يمثل خطراً قومياً على أميركا، وخاصة عند الانتقال إلى إستخدام شبكات الجيل الخامس G5. كما ذكرت التقارير أن الولايات المتحدة حذرت أوستراليا من أن العلاقات الأمنية الثنائية في خطر إذا ما سمحت الحكومة الأسترالية لشركة هواوي ببناء شبكات الجيل الخامس G5 في أوستراليا.

وتبعًا لكون حرب التكنولوجيا ليست من جانب واحد، فإن بكين لديها أيضًا مخاوف اقتصادية وأمنية حول الاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية، ويشعر صانعو السياسة الصينيون بالقلق من أن الاقتصاد يعتمد إعتمادًا كبيرًا على التصنيع بالاعتماد على العمالة الصينية منخفضة الأجر. وأن التصنيع الصيني يعتمد بشدة على التكنولوجيا الأجنبية، حيث تسعى مبادرة "صنع في الصين 2025" على سبيل المثال إلى إستبدال البضائع الأجنبية بالمنتجات الصينية. وتهدف هذه المبادرة الى تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 70 في المئة في ما يتعلق بالمكونات الأساسية في صناعات مثل الروبوتات الصناعية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويتناول قانون الأمن السيبراني الصيني (Chinese Cyber Security Law)، الذي تم تقديمه في شهر يونيو/حزيران 2017، أهداف السياسة والأمن الصناعي، حيث يطلب القانون من مشغلي الشبكات في

القطاعات الحيوية أن يقوموا بتخزين البيانات التي يتم جمعها أو إنتاجها داخل الصين. ويتطلب الالتزام بتطبيق عملية توطين البيانات داخل الصين من الشركات الأجنبية إما الاستثمار في خوادم (Servers)بيانات جديدة باهظة الثمن في الصين، أو التعاقد مع مزودي خدمة محليين في الصين مثل هواوي أو تينسنت أو علي بابا. ودخلت آبل على سبيل المثال في شراكة مع شركة (Guizhou – Cloud Big Data Industry) لتخزين بيانات السكان الصينيين. كما يمكن بموجب القانون مطالبة الشركات الأجنبية بتوفير المعلومات الخاصة بالملكية الفكرية للحكومة الصينية من أجل مراجعتها، مما يزيد من مخاطر نقل التكنولوجيا إلى المنافسين المحليين أو إستخدامها من قبل الحكومة الصينية.

وهناك صعوبة في أن تتمكن واشنطن من إقناع بكين بالتخلي عن خططها لتطوير صناعة تكنولوجية أكثر تنافسية، ومن المرجح أن تضاعف الصين من جهودها المبذولة لإنهاء عملية الإعتماد على الشركات الأجنبية. وقد دعا الرئيس شي جين بينغ كبار علماء التكنولوجيا في البلاد لتحقيق اختراقات في التكنولوجيات الأساسية، وقال: ‘‘**إن الابتكار وتقرير المصير هو الطريق الذي لا مفر منه”.**

أن شركات التكنولوجيا قد بنت وإستفادت من سلاسل التوريد العالمية التي غالبًا ما تتواجد في الصين. وأن الجهود الرامية إلى تفكيك هذه العلاقات الاقتصادية بين الشركات التكنولوجية الأميركية والصينية سوف تضر بالقدرة التنافسية للشركات الأمريكية التي تمثل موّرداً وعميلًا في نفس الوقت للشركات الصينية من ضمن سلاسل التوريد العالمية.

الحرب التكنولوجية قد تؤثر على المدى القصير في إرتفاع التكاليف بالنسبة للمستهلكين وزيادة عدم اليقين بالنسبة لشركات التكنولوجيا وتحسين الأمن السيبراني بشكل هامشي. وفي المدى الطويل فإن حرب التكنولوجيا قد تتصاعد ولكن لا احد يتوقع متى ستنتهي.

سادساً: التداعيات الإقتصادية على المستوى العالمي

1- من أهم التداعيات الإقتصادية المتوقع حدوثها على المستوى العالمي إذا ما تصاعدت وتيرة النزاع التجاري العالمي :

- من المتوقع أن يتراجع الاقتصاد العالمي بنسبة 0.5 بالمائة في العام مع تفاقم الأوضاع بين أكبر إقتصادين في العالم، الولايات المتحدة والصين. وهذا الأمر قد ينسحب على أوروبا وغيرها من الدول، لاسيما أن التجارة العالمية هي بمثابة محرك لنمو الإقتصاد العالمي والازدهار وأداة لتحسين مستوى المعيشة.

- سياسة الحماية التجارية إذا ما تصاعدت، فإنه من المتوقع أن تهدد الانتعاش العالمي وتشكل خطرًا على الدول الكبرى والصغرى معًا، ومن الممكن أن تؤدي الى تكرار الأزمات الإقتصادية الكبرى (الكساد العظيم - أزمة أسعار النفط عام 1973- الأزمة المالية العالمية 2008 ..).

- قد يكلف النزاع التجاري الاقتصاد العالمي حوالي ٤٧٠ مليار دولار لغاية سنة 2020 (Bloombery Economics Report - June 2018)، مع ما يترتب على ذلك من ردود فعل عالمية وإنذار بمزيد من الضرائب والضرائب المضادة، وتداعيات خطرة على المدى الطويل . الأمر الذي يؤدي إلى إشتداد المنافسة التجارية التي تحول دون تبادل التكنولوجيا والافكار، وتؤدي إلى تقليل الانتاجية وتعيق تحقيق النمو المستدام للاقتصاد العالمي.

- الصين والولايات المتحدة الدولتان الأساسيتان في مجال إستيراد المواد الخام أو المواد نصف المصنعة من البلدان الأخرى (خاصة الاقتصادات الناشئة) ، فمن المؤكد أن الطلب العالمي على تلك المواد سينخفض، وسيصيب الكثير من الاقتصادات مثل أستراليا وبعض بلدان جنوب شرق آسيا وإفريقيا وبعض بلدان أمريكا الجنوبية، بخسائر فادحة.

- أن تأثير النزاع التجاري بين واشنطن وبكين لن يقف عند حدود الصادرات والواردات الدولية، وسيمتد حتماً إلى التدفقات الرأسمالية سواء المغادرة أو القادمة. ذلك إن انخفاض معدلات النمو يخلق حالة من عدم الثقة الاقتصادية، ما يدفع برؤوس الأموال الدولية إلى الإستثمار في مجالات إقتصادية آمنة مثل الادخار البنكي لتفادي أي شكل من أشكال المخاطرة، وهذا بالطبع يعمق من الأزمة الاقتصادية. وعندما تتعلق الأزمة بأكبر اقتصادين في العالم، فإن حركة رؤوس الأموال في السوق المالية العالمية تصاب بالخمول، ويشهد الاقتصاد مضاربات رأسمالية سريعة لا تصب في إيجاد حالة من الاستقرار الاقتصادي.

- إن تراجع النمو الاقتصادي يضعف قدرة القطاع الخاص والشركات الكبرى في كلي البلدين على الإستثمار في الخارج بكثافة، بل قد يصل الوضع إلى تصفية أعمالها وأنشطتها الخارجية لإعادة توجيه مواردها المتقلصة إلى الداخل مرة أخرى، وهذا يعني إنخفاض معدل الاستثمار الدولي.

- بعد الإطلاع على سلاسل التوريد العالمية وتحليلها، يتبين أن الإقتصادات الاسيوية هي الأكثر تأثرًا في هذا النزاع (كوريا الجنوبية وتايوان وڤيتنام وماليزيا ...) والتي تبيع قطع غيار (السيارات والأجهزة الكهربائية ...) ومعدات الاتصالات والمعلوماتية للصين وبدورها تقوم الصين بتصديرها الى أميركا.

- حدوث إنكماش إقتصادي عالمي يتمثل بزيادة الرسوم الجمركية وإنخفاض حجم التجارة الدولية وإرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية والمعمرة.

- إمكانية نشوب حرب عملات تؤدي الى زعزعة النظام المالي الدولي و قد تؤدي الى ضرب المنظومة المالية الدولية الحالية وتحوّل الإقتصادات العالمية عن إستعمال الدولار كعملة إحتياطية عالمية الى إستعمال عملات أخرى (اليوان -الين- اليورو....).

2- التداعيات الإقتصادية على مستوى دول جنوب شرق آسيا

معظم هذه الدول لديها سلع تصدير (مثل قطع غيار الآلات والسيارات ومكونات معدات الاتصالات....) مستخدمة في إنتاج المواد التي تبيعها الصين للولايات المتحدة ، معرضة للخطر(وكالة فيتش للتصنيف الائتماني). ويمكن أن تخسر هذه الدول إذا ما أدت نتائج النزاع التجاري العالمي في الصين إلى تغيير مورديها من أشباه الموصلات (Semi-Conductors). حيث تستورد الشركات الصينية حاليًا ما قيمته 200 مليار دولار من الرقائق الدقيقة سنويًا ، معظمها من كوريا الجنوبية واليابان وجزيرة تايوان.

أ- كوريا الجنوبية

في 26آذار 2018 أعفى الرئيس ترامب كوريا الجنوبية من الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الولايات المتحدة من الصلب والألومنيوم، بعد موافقة كوريا الجنوبية على تعديل إتفاقية التجارة الدولية الموقعة مع الولايات المتحدة. لذلك لن تلحق الرسوم الجمركية الضرر بصادرات كوريا الجنوبية من الصلب والألومنيوم الى الولايات المتحدة، لا بل من المتوقع أن تحقق أرباحاً في هذا القطاع عبر زيادة صادراتها من الصلب والألومنيوم الى الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تحقق كوريا الجنوبية خسائر في قطاعات أخرى، كصادرات سلاسل التوريد العالمية الى الولايات المتحدة.

تعد من بين أكبر الشركاء التجاريين للصين والولايات المتحدة. والجدير بالذكر أن تصاعد التوترات العالمية سيؤثر على حجم الطلب الأميركي والصيني على صادرات كوريا الجنوبية، الأمر الذي يؤدي ألى إنخفاض نسبة النمو الإقتصادي .

ب- تايوان

إن المكونات التقنية مثل رقائق الكمبيوتر هي من بين المنتجات الأكثر عرضة للإضطرابات التجارية في تايوان. وتعتبر تايوان مورداً أساسياً للمكونات التقنية إلى الصين، حيث يتم إستخدامها في تصنيع الهواتف الذكية وغيرها من الأجهزة الإلكترونية، والتي يتم شحن الكثير منها للبيع في الولايات المتحدة. إذ تشكل تلك الصادرات ما يقارب 2 % من الناتج المحلي الإجمالي في تايوان (Capital Economics 2016). ومن المتوقع إن تخسر تايوان في أي حرب تجارية، إذا ما إنخفض الطلب على الهواتف الذكية الصينية، عندها حجم الطلب على المكونات التايوانية سينخفض أيضاً. وبدأت الشركات في تايوان تقلق، على سبيل المثال شركة فوكسكون (شركة التكنولوجيا الرائدة في تايوان ومورد رئيسي لشركة أبل (Apple) التي أعلنت أن النزاع التجاري الدولي بين الولايات المتحدة والصين هو أكبر تحد يواجهها.

ج- اليابان :

تعتمد اليابان على الولايات المتحدة في 19% من صادراتها وعلى الصين في 19% أخرى، الأمر الذي قد يؤدي الى إنخفاض نسبة النمو الإقتصادي الياباني وتذبذب سوق الأسهم وإنخفاض سعر صرف الين الياباني إذا تصاعدت التوترات التجارية.

د- **هونج كونغ :**

من بين الاقتصادات الأخرى المعرضة للخسائر، هونج كونج التي تتمتع بحكم شبه ذاتي والتي تعد بوابة للكثير من التجارة التي تتدفق بين الصين القارية والولايات المتحدة. ستؤدي الرسوم الجمركية البالغة 25 في المائة الى زيادة تكلفة الأعمال إلى حد كبير. وأن النزاع التجاري العالمي سيضغط على الأمن الوظيفي في هونج كونج ، حيث يعمل واحد من كل خمسة موظفين في قطاع التجارة الدولية أو القطاعات ذات الصلة. وتعتبر شركات هونغ كونغ التي تعمل عبر الحدود وفي أعمال إعادة التصدير والتراخيص أكثر القطاعات تضررا.

ه- الهند:

من الممكن أن تستفيد الهند من النزاع التجاري العالمي بين الولايات المتحدة والصين، وخصوصاً عندما فرضت الصين تعريفة إضافية قدرها 25٪ على فول الصويا والمنتجات الكيماوية والمعدات الطبية المستوردة من الولايات المتحدة ، ويمكن للهند أن تقوم بتصدير فول الصويا والفول السوداني والمساحيق الزيتية إلى الصين إذا إستمر النزاع التجاري العالمي بين الدولتين.

لكن الصين خفضت الرسوم الجمركية على العديد من المنتجات الزراعية بما في ذلك فول الصويا المستورد من من شركائها في إتفاقية آسيا والمحيط الهادئ التجاريين (سري لانكا وبنغلاديش وكوريا الجنوبية ولاوس).

3- التداعيات الإقتصادية على مستوى تركيا

من المرجح أن يزيد القرار الأمريكي من المنافسة العالمية وسيكون له تأثير سلبي على صناعة الصلب التركية. نظرا لأن تركيا ترسل حوالي 10٪ من صادراتها من الفولاذ إلى الولايات المتحدة و خسارة السوق الأمريكية ستعزز المنافسة بين الدول المصدرة للصلب ، في المقام الأول كندا والبرازيل والمكسيك. أما بالنسبة لصناعة الصلب التركية ، فمن المرجح أن تنخفض صادراتها إلى الولايات المتحدة بنسبة كبيرة لأن التعريفة الجمركية بنسبة 25 في المائة ستجعل منافسة الشركات التركية في قطاع الصلب مع المنتجين المحليين مستحيلة .
ومن المتوقع أن تتكيف تركيا مع الظروف المتغيرة وتعوض عن خسارة السوق الأمريكية من خلال زيادة الصادرات إلى أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولكن سيصبح من الصعب على تركيا أن تبيع لأوروبا وشمال أفريقيا بسبب المنافسة المتزايدة التي ستؤدي إلى إنخفاض أسعار الحديد عالميا. عندها قد تتجه تركيا إلى أسواقها المحلية المحدودة للتخلص من الفائض من إمدادات الفولاذ الصلب.

4- التداعيات الإقتصادية على مستوى البرازيل

يسمح النزاع التجاري الدولي للبلدين الصين والولايات التمحدة بالتحول إلى بلدان أخرى بحثا عن أسواق جديدة للاستيراد والتصدير، وهذا بلا شك سيصب في مصلحة بعض البلدان وبعض القطاعات الاقتصادية. وتعد البرازيل أحد أكبر المستفيدين من تلك الحرب، وتحديدا القطاعين الزراعي والحيواني فيها. إذ يتوقع أن يزداد إعتماد الصين على الصادرات البرازيلية من فول الصويا واللحوم في ظل إرتفاع أسعار نظيرتها الأمريكية، وخاصة بعد أن فرضت الصين على وارداتها من أميركا رسوماً بنسبة 25 في المائة.

5- التداعيات الإقتصادية على مستوى داخل الولايات المتحدة الأميركية:

يوصف النزاع التجاري العالمي الحالي بأنه الأضخم منذ العام 1932 ، أي بعد الكساد العظيم الذي ضرب الولايات المتحدة وإضطرها في ذلك الوقت إلى فرض رسوم جمركية وصلت الى 50% على معظم الواردات من الدول الأوروبية . وبعد أن فرضت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش رسوماً جمركية تصل إلى 30٪ على الصلب أوائل عام 2002 ، فقد حوالي 200 ألف عامل في الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة وظائفهم ، وفقاً لتقرير صادر عن "تحالف العمل التجاري للصناعات الاستهلاكية.

من أهم التداعيات التي المتوقع أن تصيب الإقتصاد الأميركي:

- عندما تطاول الرسوم الجمركية قائمة طويلة من المنتجات الصينية بتعرفة جمركية تبلغ 25 % تجعل السلع الصينية أكثر تكلفة بنسبة 25 في المائة بالنسبة للمستهلك الأمريكي.

- 90 في المائة من المنتجات المدرجة في القائمة الأمريكية للسلع الصينية التي ستخضع للتعرفة الجديدة، تتكون من مدخلات وسيطة أو معدات رأسمالية، مما يؤدي الى إرتفاع أسعار المنتجات الأمريكية محليا بنسية 25% ، وسيمتد ذلك إلى جميع السلع المصدرة إلى الخارج ومصدرها "صنع في أمريكا". ومن المتوقع أن يخسر المصدرون الأميركيين بعض الوظائف للمحافظة على خفض اكلافهم الإنتاجية . وفي المدى الطويل سيؤدي النزاع التجاري العالمي الى تباطؤ النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة وإزدياد معدلات البطالة وخصوصا في قطاع الصادرات حيث يعمل حوالي 12 مليون عامل أميركي .
- النزاع التجاري العالمي سيؤثر حتما في تباطؤمعدلات النمو الإقتصادية في البلدين (الصين والولايات المتحدة) بنحو 0.5 في المائة وأكثر.

- بلغت قيمة الصادرات الزراعية الأمريكية نحو 140 مليار دولار سنة 2017. وتستورد كندا والمكسيك نحو 39 مليار دولار ، وتبلغ حصة الصين 20 مليار دولار ، والاتحاد الأوروبي حوالي 12 مليار دولار. ومن المتوقع أن يتكبد القطاع الزراعي الأمريكي خسائر ضخمة (فول الصويا، الذرة ....)، وهو القطاع الذي كان يتمتع بفائض تجاري مع الصين. و في الوقت نفسه تعتبر الصين ثاني أكبر مستورد للمنتجات الزراعية الأمريكية. و قد تخسر مناطق إنتاج فول الصويا في أميركا (على سبيل المثال ، في ميسوري وميسيسيبي) حوالي 10٪ من الوظائف المحلية إذا أوقفت الصين الواردات من أميركا. وأصبح مزارعو الحمضيات والجوز والقمح في الولايات المتحدة يخشون ألا يجدوا أسواقًا بديلة عن الأسواق الصينية للسلع التي ينتجونها. إضافة الى تداعيات تعليق المفاوضات حول إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والذي سيؤدي الى إحداث ضرر كبير على الزراعات الأميركية .

- توقعت وكالة فيتش إرتفاعاً يتراوح بين 35% و40% في أسعار البضائع الواردة إلى أمريكا، وتأثيرا سلبياً على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بنسبة حوالي 0.5%. مع العلم أن معظم المؤشرات الحالية تدل على حسن أداء إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن . بسبب التخفيضات الضرائبية على أرباح الشركات الأميركية التي قام بها الرئيس الأمريكي خلال السنة الماضية. إضافة الى إزدياد حجم الأنفاق المالي وإرتفاع أسعار النفط التي شجع على زيادة الاستثمار الأميركي في إنتاج النفط الصخري المحلي.

- الصين تعتبرأهم شريك تجاري للولايات المتحدة وهي المورد الرئيسي للوظائف فيها، وتصاعد النزاع التجاري العالمي من الممكن أن يكلف أميركا فقدان الألاف من الوظائف.

▪ إن حماية صناعة الفولاذ والألومنيوم المحلية يمكن أن تؤدي الى مساعدة العمال الأميركيين في قطاع الصلب والالومنيوم (البالغ عددهم 147000 عامل) في المدى القصير. ولكن لن تستطيع الولايات المتحدة إنتاج كميات الفولاذ الصلب بالأسعار المنخفضة التي كانت تستوردها من منافسيها الأجانب. الأمر الذي يؤدي في المدى الطويل الى زيادة الأكلاف الإنتاجية في صناعة الفولاذ والألومنيوم خصوصاً في قطاع منتجي السيارات الأميركية الذين بدورهم سيرفعون اسعارهم عل المستهلكين. الأمر الذي يؤدي الى إنخفاض تنافسية المنتجات الأميركية وزيادة الإحتكارات في الأسواق المحلية وزيادة معدلات البطالة وخصوصا في القطاع الصناعي الأميركي (حيث يعمل حوالي 6.5 مليون عامل).

▪ لقد دأبت أميركا عند وضع سياستها الحمائية على إستهداف قطاع صناعة التكنولوجيا المتقدمة في الصين (الذكاء الإصطناعي) . حيث تعتبر أميركا ان الصين تشترط على المستثمرين الجدد فيها أن ينقلوا التكنولوجيا المتقدمة اليها لكي تسمح لهم بالإستثمار. ويوجد شركات عملاقة في الولايات المتحدة (Walmart -Apple ....) ولديها إستثمارات ضخمة فيها وفي الصين والتي تحصل على قسم كبير من إيراداتها من خارج الولايات المتحدة وهذه الشركات قد تحقق خسائر كبيرة (أرباح - وظائف - اسواق....) إذا ما استمرالنزاع التجاري العالمي وتصاعد بين البلدين.
▪ إرتفاع أسعار السلع في الولايات المتحدة وإنخفاض ضعف القدرة الشرائية عند المستهلكين الأميركيين، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض نسبة النمو الإقتصادي في الناتج المحلي.

▪ إزدياد الاكلاف الإنتاجية لأصحاب الشركات الصناعية الأميركية التي تستورد معظم موادها الأولية من الخارج، ممايؤدي الى إنخفاض تنافسية منتجاتها وتعرضها لخسائر ضخمة.

▪ إنخفاض حجم صادرات الولايات المتحدة، بسبب إرتفاع نسبة الرسوم الجمركية وفقدان تنافسيتها، الأمر الذي يؤدي الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأميركي وإرتفاع حجم الدين العام وكلفة خدمته.
▪ سجل مؤشر مناخ الأعمال في الولايات المتحدة (IFO) إنخفاضاً ملحوظاً في شهر حزيران 2018 بسبب تضاؤل ثقة المستثمر الأجنبي في الإقتصاد الأميركي، مما يؤدي الى إنخفاض حجم الإستثمارات المباشرة وغبر المباشرة.

▪ إنتقال خطوط الإنتاج الأميركية كشركة Harley –Davidson للدراجات النارية المخصصة للتصدير إلى خارج الولايات المتحدة، بعدما رفع الاتحاد الأوروبي الرسوم الجمركية على الدراجات النارية المصنعة في الولايات المتحدة، رداً على زيادة واشنطن الرسوم على صادراته إليها من الصلب والألمنيوم. وأعلنت الشركة التي تصنع دراجاتها في ميلووكي (ويسكونسن، شمال أميركا) إن التعرفة الجمركية الأوروبية على دراجاتها المصدّرة إلى السوق الأوروبية إرتفعت من 6 % إلى 31% ، مما يعني أن سعر الدراجة الواحدة سيرتفع بالنسبة إلى المستهلك الأوروبي بمقدار 2200 دولار. ويمثّل

الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر سوق للدراجات الأميركية (Harley –Davidson). وقد بلغت واردات الإتحاد الأوروبي من هذه الدراجات في العام الماضي حوالى 40 ألف دراجة سنوياً.

▪ من المتوقع إنخفاض الأرباح السنوية لشركة Daimler (Mercedes -Benz) خشية قيام الصين بفرض رسوم جمركية على السيارات المستوردة من الولايات المتحدة. حيث تمتلك شركة Daimler مصانع لها في ولاية الألباما- الولايات المتحدة لتصنيع SUVs والتي تصدرها بدورها من هناك الى جميع انحاء العالم. وقد تبين أن ثلثي عدد سيارات شركة Daimler المصدّرة الى الصين تنتج في الولايات المتحدة.

▪ نتيجة ضرائب الاستيراد الجديدة المفروضة على الفولاذ ، فإن أكبر شركة تصنيع مسامير في الولايات المتحدة هي على وشك الإغلاق. حيث قامت شركة ميد كونتيننت للمسامير ، ومقرها في ميسوري ، بتسريح 12 بالمائة من قوتها العاملة بسبب إرتفاع التكاليف ،وقد تضطر في نهاية الأمر إلى نقل خطوط الإنتاج إلى المكسيك من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية.

▪ صناع الألبان والأجبان في كاليفونيا بدأوا يتخوفون من فقدان أسواق صادراتهم الى الصين والمكسيك.
▪ شركات قطع غيار السيارات في ولاية ويسكونسون- الأميركية ومصنعو ويسكي البوربون الأميركي بدأوا يعانون من تداعيات الرسوم الجمركية التي فرضتها الصين على وارداتها من الولايات المتحدة الأميركية الأمر الذي أفقدهم تنافسيتهم أمام الشركات الصينية.

▪ أن عدم التيقن حول مستقبل تعريفات الصلب قد خلق حالة من الضياع لدى شركات البناء في أميركا، والتي تكافح من أجل تقدير تكاليف المشاريع. وهذا ، بدوره ، يخلق مشاكل لعمال البناء ، والبنائين ، والمطورين ، والشركات وجميعهم يعتمدون على تلك المشاريع في معيشتهم.

▪ عدد كبير من الشركات الأمريكية قام بتوجيه نداء إلى وزارة التجارة للحصول على إعفاءات من التعريفات الجديدة . فبحلول منتصف شهر نيسان تلقت وزارة التجارة أكثر من 1300 طلب للحصول على هذه الإعفاءات.

▪ تمتلك الصين أصولاً مالية من سندات الخزينة الأمريكية، وإذا ما تصاعد النزاع التجاري العالمي فإنه من المتوقع أن تقوم الصين ببيعها دفعة واحدة، مما يسبب تدهوراً في أسعار البورصة الأميركية.

▪ من المتوقع أن تطلب الصين من الشركات والمستثمرين الصينيين خفض طلباتهم على خدمات الأعمال الأمريكية وعدم الإستثمار في الولايات المتحدة.

- إن تصعيد النزاع التجاري العالمي ، مع قيام كل دولة ببناء حواجز إستيراد مقابلة ، من شأنه أن يزيد من الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة ، الأمر الذي قد يدفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى رفع أسعار الفائدة الى مستويات عالية . ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تراجع أسعار سوق الأسهم ، وإنخفاض دخل العمالة والأسرة، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في كل من الولايات المتحدة والصين.

6- التداعيات الإقتصادية على مستوى دول الإتحاد الأوروبي:

إن التأثير المباشر لزيادة الرسوم الجمركية الأميركية على واردات الصلب والألمنيوم على الاقتصاد الأوروبي محدودة، لأن صادرات الصلب والألمنيوم إلى الولايات المتحدة لا تشكل أكثر من 0.3٪ من صادرات السلع العالمية من قبل الاتحاد الأوروبي وتمثل 0.05٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي.

ولكن من المتوقع ان يواجه الإقتصاد الأوروبي بعض التداعيات المهمة:

- تعرض قطاعات صناعات الصلب في مملكة السويد والمملكة المتحدة واليونان وإيطاليا وهولندا لخسائر كبيرة بسبب الرسوم التي فرضتها الولايات المتحدة على وارداتها من الصلب والألومنيوم.

- بالنسبة للألمنيوم ، تبرزالصناعات الفرنسية والإيطالية والنمساوية والبريطانية كضحايا رئيسية للرسوم الجمركية الأمريكية. ولكن هناك جزءاً كبيراً من صادرات الاتحاد الأوروبي من الألومنيوم تذهب إلى دول أخرى غير الولايات المتحدة.

- قرار فرض التعريفات له تداعيات كبيرة على الشركات التي تركز على التصدير في أوروبا والتي تعتبر الولايات المتحدة الوجهة الأولى لصادراتها. إن فرض رسوم جمركية تصل إلى 25 في المئة على السيارات المستوردة من أوروبا سيكلف المستهلكين الأميركيين 45 مليار دولار سنويا، أو 5800 دولار لكل سيارة. وكذلك فإن المستهلكين الأميركيين سيواجهون أيضا زيادة في تكاليف أجزاء السيارات المستوردة الأمر الذي سيؤدي في النهاية الى إنخفاض حجم الصادرات الأوروبية من السيارات.

- الإقتصادات الأوروبية المرتفعة الواردات مثل المملكة المتحدة، تعتبر أكثر مرونة في مواجهة تأثير التعريفات الجمركية الأميركية ، مقارنة ببلدان مثل ألمانيا التي تصدر سلعًا أكثر مما تستورده .

- لطالما أعرب مؤيدو "بريكسيت" عن أملهم في أن تعوض صفقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أي خسارة اقتصادية ناجمة عن مغادرة الاتحاد الأوروبي. لكن الجو التجاري العالمي

الآن يعتبر مضطرباً بسبب السياسات الحمائية الزائدة وعدم الثقة . وسيكون من الصعب امام بريطانيا أن تعقد إتفاقات تجارية تحقق فيها فوائد متقدمة خاصة مع الولايات المتحدة.

- يجد الإتحاد الأوروبي صعوبة بالغة في الحفاظ على مسار متوسط من العلاقات التجارية المستقبلية بين الولايات المتحدة التي يعتبرها سوقه الأساسي وثاني أكبر مورد له وبين الصين التي يعتبرها مورده الأساسي وثاني أكبر سوق له.

- تزداد الضغوط الصينية على الإتحاد الأوروبي جراء محاولة الصين وغيرها من الدول المتأثرة بالتعريفات الأمريكية، إعادة توجيه صادراتها إلى بلدان أخرى كالإتحاد الأوروبي . الأمرالذي يزيد من الضغوط التنافسية على الشركات والمصانع الأوروبية.

- إعتماد الإتحاد الأوروبي لإستراتيجية جديدة ، تقوم بالتركيز بشكل أكبر على سياسته الاقتصادية المحلية من أجل تقليل إعتماده على التجارة العالمية. وهذه الاستراتيجية تهدف الى زيادة الاستثمارات المحلية وجعل إقتصاد أوروبا أقل عرضة لصدمات التجارة العالمية.
- توجه بلدان الإتحاد الأوروبي نحو تعزيز قدراتها على الإبتكار في المجالات الرقمية (تكنولوجيا المعلومات والإتصالات..)، لتصبح قادرة على الوقوف امام السيطرة الإقتصادية الأمريكية والصينية في العالم .

7- التداعيات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الصيني:

يعتقد مسؤولون أمريكيون أن الصين أنشأت قوتها الصناعية عبر سرقة إلكترونية للمعرفة التكنولوجية الأمريكية، من خلال فرضها على الشركات الأميركية التي تسعى للإستثمار في الصين نقل الملكية الفكرية والاستحواذ عليها من قبل شركات تابعة للدولة الصينية. والجدير بالذكر أن الصين تحتل المرتبة 84 عالميًا خلف السعودية واوكرانيا في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال للعام 2016 (OECD) بشأن التقيد تجاه الاستثمار الاجنبي.

- إن الولايات المتحدة تعاني من مشاكل عدة مع الصين وأهمها :

  - سعي الصين الدائم للنقل الإجباري للتكنولوجيا الأميركية للإستفادة منها في شتى المجالات (الصناعية-الزراعية- التجارة والخدمات).

  - طاقة الإنتاج الصناعي الفائضة في الصين والدعم الحكومي المقدم لها، والتي تصدر الى الولايات المتحدة وبقية دول العالم، حيث تؤدي الى إغراق الأسواق العالمية بأسعار منخفضة.

- دعم وتطوير الشركات الصينية المملوكة للدولة.

- إزدياد القيود التي تفرضها الصين في قطاع الحوسبة السحابية (Cloud).

أهم التداعيات على الإقتصاد الصيني:

- الصين لديها مديونية كبيرة في الولايات المتحدة تبلغ حوالي 1.5 ترليون دولار أميركي، ولديها مصلحة في المحافظة على سعر الدولار الأميركي. لقد حاولت الولايات المتحدة سابقاً إعادة تقييم لعملة الصين كما فعلت مع اليابان ولكن الصين رفضت ذلك . عام 1993 فرضت أميركا على اليابان رفع قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض صادرات اليابان وحصول ركود إقتصادي . بناء عليه إن تخفيض قيمة اليوان من شأنه أن يعوض خسارة القدرة التنافسية التصديرية للمصدرين الصينيين بسبب إرتفاع الرسوم الجمركية ، مما يعني أن السلع الصينية ستعتبر أرخص للأميركيين. من المتوقع أن تسعى بكين إلى تطبيق سياسة نقدية متشددة نسبياً تهدف الى تخفيض الديون المالية ، ولكنها تحتاج أيضاً إلى شروط نقدية محفزة لدعم النمو الإقتصادي. إضافة الى التركيز أكثرعلى الطلب المحلي وتحمل تكاليف النزاع التجاري العالمي.

- ستبقى الصادرات الصينية تحقق مزيداً من النجاحات في الأسواق العالمية نتيجة إنخفاض أسعارها مقارنة بالسلع الأمريكية مقيّمة بالدولار. كما أن السلع الصينية في الأسواق الأمريكية تبقى أكثر جاذبية للمستهلك مقارنة بالسلع الأمريكية، على الرغم من رفع الرسوم الجمركية عليها بنسبة 25 في المئة نتيجة للتراجع النسبي في سعر صرف العملة الصينية.

- من المتوقع أن ينخفض حجم الصادرات الصينية، الأمر الذي يؤدي الى تراجع نموها الإقتصادي وإنخفاض مؤشراتها الاقتصادية. في المقابل من المتوقع أن تقوم الصين بتخفيض جديد لقيمة عملتها ربما يكون فعالاً أيضًا كرد فعل مضاد على السياسات الأمريكية. وهو ما يعني زيادة في التنافس السعري للسلع الصينية على حساب الأمريكية. الصين تعتمد على حجم الطلب من الولايات المتحدة لزيادة صادراتها، ولكن الولايات المتحدة أيضًا تعتمد على الصين، فالصين تملك ما تزيد قيمته على 1.5 تريليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية. مما قد يستدعي رداً اميركيا مماثلاً، والنتيجة ستؤدي إلى تخفيض سعر صرف اليورو والين وبقية العملات الأخرى. وهكذا سيدخل العالم في دوامة حرب العملات مما يزيد معدلات التضخم والتي بدورها قد تؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة وإنخفاض الإستثمارات وتفاقم خدمة الديون. الأمر الذي يؤدي الى تراجع حجم الاستهلاك في جميع أنحاء العالم ويزداد معدل البطالة ويرتفع مستوى الفقر.

- الصين تسيطر على المكونات الرئيسية في سلاسل التوريد العالمية وشبكات الإنتاج. فعلى سبيل المثال : في قطاع صناعة أجهزة أي فون (I-phone) تقدم الصين 4٪ فقط من القيمة المضافة فهي توفر المكونات الأساسية في سلاسل التوريد لشركة أبل بأسعار منخفضة. لا تستطيع شركة آبل

(Apple) أن تبدأ من الصفر ثانية وتترك الصين وتذهب الى أميركا لتعيد بناء مصانعها من جديد. لذا يجب عليها البحث عن موردين بديلين ، مما يرفع تكاليف الإنتاج إلى حد كبير. وهذا من شأنه أن يعطي الشركات الصينية للهواتف الذكية (Huawei..) فرصة للاستيلاء على حصة كبيرة في الأسواق العالمية من اللاعبين الرئيسيين (الولايات المتحدة...).

- حوالي 80 ٪ من التجارة العالمية تضم سلاسل التوريد الدولية (Global Supply Chain) ، وقد أتاح إنخفاض تكاليف الإنتاج للشركات العالمية تشتيت خطوط إنتاجها جغرافياً من خلال معالجة السلع والقيمة المضافة في العديد من البلدان على امتداد السلسلة. لكن النزاع التجاري مع الصين قد يعطل سلاسل التوريد العالمية وشبكات الإنتاج بأكملها، وتلحق ضرراً بالغاً بإقتصاد الولايات المتحدة وفي معظم إقتصادات الدول المشاركة في سلاسل التوريد العالمية.

▪ النزاع التجاري العالمي إذا ماتصاعد بين الولايات المتحدة والصين فإنه قد يؤثرسلباً على النمو الإقتصادي في الدول المشاركة في سلسلة توريد السلع الصينية. ثلثي السلع الصينية المستهدفة من الولايات المتحدة عبر زيادة الرسوم الجمركيةعليها، يجري تصنيعها في سلسة توريد عالمية تمتد عبر أنحاء دول جنوب شرق أسيا (الفيليبين واندونيسيا وماليزيا وفيتنام وتايلند وتايوان ...) .

▪ تتجه الصين أكثر فاكثر نحو إعادة التوازن لمنظومتها الإقتصادية لتصبح أكثر إعتماداً على توسيع سوق الإستهلاك المحلي، بدلاً من الإعتماد المفرط على الإستثمار في البلدان الأجنبية وزيادة الصادرات . إضافة الى تبني سياسات تركز بشكل أكبر على إبطاء حركة التوسع في الائتمان المصرفي وتحسين جودة المنتجات والنمو الإقتصادي.

▪ يمكن أن تقوم الصين بالتخلص من جزء كبير من سندات الخزانة الأمريكية التي تستثمر فيها، وإن حدث هذا فسيشهد الاقتصاد الأمريكي هزة ضخمة يصعب حاليا التكهن بتبعاتها، كما يمكن للصين أن تخفض قيمة عملتها الوطنية لتشجيع الصادرات، وتلك مقدمة حرب العملات، ويمكن للولايات المتحدة الرد برفع أسعار الفائدة لتحرم الصين من جذب رؤوس الأموال الدولية، كما أنها تضع بذلك ضغطاً رهيبا على القطاع الخاص الصيني لتسديد ما عليه من ديون دولية مقيمة بالدولار.

8- التداعيات الإقتصادية على مستوى الدول العربية:

قد تتأثر إقتصادات منطقة الشرق الأوسط بشكل غير مباشر، إذا ما تصاعدت حدة النزاع التجاري العالمي. إن الاتحاد الأوروبي يعد الشريك التجاري الأول للدول العربية، ويليه الصين التي تتفوق على أميركا في حجم تجارتها مع الدول العربية. وتعتبر الصين أكبر مصدرالى الدول العربية، ويبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية حوالي 191.352 مليار دولار سنة 2017.

أهم التداعيات على إقتصادات الدول العربية:

- حوالي 20% من واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال 37.03% من النفط الخام تأتي من الدول العربية. وتبلغ إستثمارات الصين في الدول العربية مايعادل 15 مليار دولار نهاية سنة 2016. وإذا ما انخفض النشاط الصناعي الصيني نتيجة الحروب التجارية ، فإن الطلب على صادرات النفط والغاز من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد ينخفض.

- إن السياسات الحمائية التجارية المتخذة من قبل الإدارة الأميركية والردود المقابلة عليها، من المتوقع أن تؤدي الى إنخفاض حجم الصادرات من الدول العربية . وهذا بدوره يؤدي الى تراكم العجز في الموازنات العامة لمعظم الدول العربية المصدرة للنفط. وبينما تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تنويع إقتصاداتها بثبات ، لا يزال الدخل الأساسي لهذه الدول ناتج عن عائدات النفط.

- أي تقلب في أسعار أو حجم الطلب على النفط العالمي يمكن أن يقلل الثقة بين المستثمرين الأجانب ويؤثر على حركة الإستثمار داخل الأسواق الإقليمية والعربية.

- توقع بنك إنكلترا من خلال دراسة أجراها قبل بدء النزاع التجاري الدولي أن الناتج العالمي سينخفض بنسبة 2.5 % خلال السنوات الثلاث القادمة. ومن أهم التداعيات التي يمكن أن تواجهها الدول النفطية العربية في حال تصاعد النزاع التجاري العالمي، هو دخول إقتصادات تلك الدول في حالة ركود بسبب إنخفاض نسبة النمو الإقتصادي العالمي. مما يؤدي الى إنخفاض حجم الطلب العالمي على النفط وبالتالي يؤثر على مستوى الأسعار في السوق الدولية. في حين ما زالت إقتصادات الدول النفطية العربية تعاني من التداعيات السلبية لإنخفاض أسعار النفط العالمية سنة 2014، التي أدت الى زيادة عجز موازناتها .

- في حال قامت الصين بتخفيض عملتها المحلية في إطار حربها التجارية مع أميركا، فمن الممكن أن ترد اميركا بتخفيض سعر صرف الدولار الاميركي. مما يعرض إحتياطيات الدول العربية من النقد الأجنبي للإنخفاض.

- تراجع معدلات التجارة الدولية، قد يؤثر سلباً على حركة السفن التجارية المارة في مضيق باب المندب في الخليج العربي وعبر قناة السويس، والتي تمثل عوائدها أحد أهم موارد النقد الأجنبي . أما في ما يخص صادرات مصر من الحديد الصلب إلى الولايات المتحدة والتي تبلغ نحو 100 مليون دولار، فإنها ستخضع للرسوم التي فرضتها الولايات المتحدة على إستيراد الحديد، الأمر الذي يعرض صادرات مصرلأميركا من الصلب الى المزيد من المنافسة.

- قام مجلس الإحتياط الفيدرالي الأميركي برفع سعرالفائدة مرتين خلال شهر حزيران، ومن المحتمل أن يتم رفع سعر الفائدة مجدداً قبل نهاية سنة 2018 . على أثر ذلك ستتجه الدول في العالم الى رفع أسعار الفائدة لتجاري إرتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة لكي تحافظ على ما لديها من إستثمارات

أجنبية. ولتمنع كذلك خروج رؤوس الأموال المحلية إلى السوق الأميركية بحثاً عن فائدة مرتفعة. ولن تستطيع الدول العربية مجاراة دول العالم في رفع سعر الفائدة، لأنها بالفعل لديها أسعار فائدة مرتفعة وتحتاج الى تخفيض سعرالفائدة من أجل خفض تكاليف الإنتاج الصناعي والزراعي المرتفعة التي تحول دون منافسة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية أو الدولية.

- من المتوقع ان يؤدي النزاع التجاري العالمي بين الصين وأميركا خاصة، الى قيام الصين بالبحث عن أسواق جديدة لفائض إنتاجها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وذلك سيدفع الصين نحو **توسيع نشاطها التجاري والإستثماري فى الدول العربية تطبيقاً لإستراتيجية الصين في إعادة إحياء طريق الحرير التي بدأت بها وأعلنتها سنة 2013**.

- **الدول العربية بدورها لديها فرصة لأن تحل صادراتها التي لا تخضع لرسوم جمركية مرتفعة مكان الصادرات الأميركية الى الصين** .

- قد تشهد منطقة الشرق الأوسط أيضًا تداعيات النزاع التجاري العالمي فى أسواق الأسهم، لأن الأسواق الناشئة تعتمد إلى حد كبير على الرغبة فى المخاطرة من جانب المستثمرين ومن المحتمل أن يتراجع موقفهم من النزاع التجاري العالمي تجاه المخاطرة، كما ستتأثر أيضًا **العملات المرتبطة بالدولار الأمريكى**.

سابعاً: تداعيات النزاع التجاري العالمي على لبنان

1- تقرير موجز حول الإقتصاد اللبناني

شهد الاقتصاد اللبناني خلال الاعوام الخمسة الاخيرة صعوبات عديدة عكستها المؤشرات الإقتصادية السلبية على مختلف المستويات. فقد إحتل لبنان المرتبة 105 من أصل 149 ضمن مؤشر مستوى الإزدهار العالمي وتراجع 19 مرتبة عن المرتبة التي كان يحتلها قبل الأزمة السورية .

فتبعاً لأحدث التقديرات العائدة لإدارة الاحصاء المركزي والبنك الدولي، 30% من اللبنانيين هم في عداد الفقراء. وتتصدر البطالة حالياً قائمة المشاكل التي يعانيها المجتمع اللبناني، حيث اشارت وزارة العمل الى ان نسبة البطالة في لبنان تتخطى 36% عام 2017، حيث ترتفع الى 46% في بعلبك الهرمل وعكار (أرقام وزارة العمل 2017).

بلغ حجم الناتج المحلي 53 مليار دولار العام 2017، مع فاتورة إستيراد بقيمة 19.582 مليار دولار وصادرات لا تتعدى الـ 2.843 مليارات دولار. كما بلغ حجم الدين العام نهاية شهر أيار سنة 2018 حوالي 82 مليار دولار. وبلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي مايقارب 152% سنة 2018 (المرتبة الثالثة عالميا في المديونية بعد اليابان واليونان). وبلغ معدل النمو الحقيقي حوالي 1.7% بين عامي 2011 و 2017 مقابل مايزيد عن 8 % العام 2010.

منذ بدء الأزمة السورية عام 2011 توافد السوريون الى لبنان ودول الجوار بشكل كبير، حتى تزايدت اعدادهم تباعاً لتصل سنة 2016 الى ما يقارب المليون ونصف مليون نازح (UNHCR) اي ما يعادل اكثر من 35% من عدد السكان الاصلي، يضاف اليهم اكثر من 500 الف لاجئ فلسطيني وعراقي وجنسيات مختلفة. هذا الرقم الضخم وضع لبنان امام تداعيات خطرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي وحتى الأمني. وضع النزوح السوري ضغوطاً ضخمة على البنى التحتية اللبنانية التي تعاني أصلاً من مشاكل كثيرة من حيث القدرة الإستيعابية (الكهرباء والماء والصرف الصحي والنقل وجمع النفايات والمدارس والإيجارات والمستشفيات ....) وساهم بتضخيم مشكلة البطالة التي يعاني منها اللبنانيون.

كما زاحمت اليد العاملة السورية النازحة اليد العاملة اللبنانية في العديد من المجالات والقطاعات حيث يمارس عدد من النازحين السوريين بطريقة غير شرعية وببدل أقل ومن دون دفع اية ضرائب ورسوم، مهن عديدة لاسيما في القطاع الصناعي ، الامر الذي ادى الى تسريح عدد كبير من العمال اللبنانيين. ان لبنان يحتاج سنوياً الى مايقارب 40000 فرصة عمل جديدة، والسوق المحلي لا يوفر الا 3800 فرصة عمل تقريباً، وقد جاء النزوح السوري ليزيد الوضع سوءاً بسبب المنافسة القاسية مع العمال اللبنانيين. والجدير بالذكر ان اكثر من 200 الف لبناني فقدوا وظائفهم منذ سنة 2011 حتى سنة 2016.

وفي ظل تداعيات الأزمة السورية التي يرزح لبنان تحتها وتهدد بإغراق إقتصاده، تكبد لبنان بسببها خسائر ضخمة (مباشرة وغير مباشرة) تقدر بما يقارب 18 مليار دولار (البنك الدولي 2016)،

وأدى إقفال الحدود بين سورية والدول المجاورة الى إنخفاض تصدير المنتجات الزراعية والصناعية الى دول الجوار وخصوصاً العربية منها، حيث تعتبر الحدود اللبنانية السورية الشريان الرئيسي للتصدير البري. جراء ذلك إنخفضت الصادرات الزراعية بنسبة 11.4% في العام 2015 مقارنة بالعام 2014 .

وانخفضت الصادرات الصناعية اللبنانية بنسبة 33% منذ العام 2011 وحتى العام 2017 . لكن القطاع الصناعي شهد نمواً على مستوى السوق المحلي اللبناني. ويقدر الطلب المحلي اللبناني على السلع الأجنبية والمحلية بحوالي 33.856 مليار دولار أميركي وفقاً لأرقام سنة 2017.

تبيّن من الدّراسة الإحصائيّة المفصّلة التي أعدّتها وزارة الصّناعة عام 2017 لعيّنة من 1975 مصنعاً مرخّصاً لدى الوزارة (علماً أن عدد المصانع المرخّصة لدى الوزارة بلغ حوالي 5100 مصنعاً يُضاف إليها حوالي 2000 مصنع من المصانع المرخّصة سابقاً من المحافظين أو غير المرخّصة والتي تعمل الوزارة على قوننتها)، أن الناتج الصناعي لهذه العينة بلغ 6.6 مليار دولار، الأمرالذي مفاده باحتسابنا للناتج الصناعي العام الذي نستطيع تقديره بحوالي 13.2 مليار دولار أميركي أن الإنتاج الصناعي يشكل أكثر من 25% من الناتج المحلي اللبناني البالغ حوالي 53 مليار دولار أميركي.

كما تراجع القطاع السياحي وبقيت وتيرة نموه بطيئة انعكاساً للاوضاع المختلفة على الساحة المحلية.

بناء على ما تقدم ولمعالجة الوضع الإقتصادي الراهن والمشاكل الطارئة بسبب النزوح السوري، يقتضي العمل على زيادة حجم الإقتصاد اللبناني عبر زيادة الصادرات اللبنانية وتوسيع السوق المحلي مما يؤدي الى خفض نسبة البطالة وتفعيل الدورة الاقتصادية وتخفيف عبء الدين العام . إضافة إلى ضرورة **إعتماد لبنان لسياسات حمائية لدعم قطاعاته الإنتاجية وتخفيض الزيادة في الواردات التي أدت الى تراكم العجز في الميزان التجاري اللبناني ووصوله الى مستويات خطيرة (16.739 مليار دولار سنة 2017).**

2- السياسة الحمائية لدعم الإنتاج اللبناني:

صدّق البرلمان اللبناني مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 12851 تاريخ 2004/7/3 الرامي إلى إلغاء المرسوم الإشتراعي رقم 31 تاريخ 1967/8/5 المتعلق بمكافحة الإغراق وإستبداله بـ «قانون حماية الإنتاج الوطني» كما عدلته اللجان النيابية المشتركة.

يطبق هذا القانون على الممارسات التجارية الدولية التي تسبب ضرراً أو تهدد بوقوع ضرر للصناعة أو الزراعة المحلية القائمة في لبنان، أو تؤخر في قيام صناعة أو زراعة محلية قيد الإنشاء، وتحديداً على حالات الإغراق وحالات الدعم التي تمنحها حكومات الجهات المصدرة لمنتج زراعي أو صناعي معين إلى لبنان. كما يطبّق هذا القانون على حالات التزايد في الواردات التي تسبب ضرراً بالغاً للصناعة أو الزراعة المحلية في لبنان، أو تهدد بوقوعه والتي تستتبع فرض تدابير وقائية.

وللمرة الأولى في تاريخ لبنان تقوم وزارة الصناعة بوضع رؤية تكاملية (لبنان الصناعة 2025) وتلحقها بخطة إستراتيجية تنفيذية (2016-2020) وخطط تشغيلية سنوية تتضمن سياسة حمائية داعمة وراعية للإنتاج الصناعي اللبناني . فلطالما عانى الإقتصاد اللبناني من الإغراق من منتجات أجنبية منافسة تفوق بأضعاف قدرة لبنان الإستهلاكية والإستيعابية على السواء .

ولطالما كان الخوف على علاقات لبنان الخارجية يشكل السبب الأهم لفتح أسواق لبنان على مصراعيها أمام المنتجات الأجنبية التي أغرقت أسواقه. الأمر الذي الحق ضرراً فادحاً بالقطاع الصناعي اللبناني.

لقد عملت وزارة الصناعة خلال سنة 2017 على تحضير 23 ملف صناعي تم فيها تفنيد المشكلات التي تعاني منها بعض المنتجات الصناعية التي تعرضت ولاتزال تتعرض للإغراق ، وأرفقت بسياسات حمائية تبدأ من فرض رسوم تكافؤية نوعية على السلع المستوردة، وتختلف الرسوم بحسب الكمية والنوعية كما سيتم فرض رسوم مقطوعة على بعض السلع.

وحددت الوزارة السلع الأكثرعرضة للإغراق والتي سيشملها الرسم النوعي وهي: **الحديد، الالمينيوم، الصناعات الورقية، رقائق البطاطا (شيبس)، مشتقات الحليب من الألبان والأجبان البيضاء، البرغل، الفروج، البيض، الاحجار المقطعة، الألبسة، المجوهرات، الأحذية، البلاستيكيات، المعكرونة، الطحين، والصناعات الحرفية.**

المواد والسلع المذكورة أعلاه ، يجب أن يفرض عليها رسوم تكافؤية من دون تمييز بين أي من الدول المصدّرة والتي تتخذ من لبنان سوقاً لتصريف منتجاتها من دون أي رسوم.

إن فرض الرسم النوعي على السلع الـ23 المذكورة أعلاه يؤدي الى تقليص العجز في الميزان التجاري اللبناني والذي بلغ عام 2017 نحو 16.739 مليار دولار، إلى مايقارب 10 مليارات، من خلال خفض الواردات من 19.5 إلى حوالي 15 مليار دولار، وزيادة الصادرات من 3 إلى 5 مليارات دولار.

وكان سبق للوزارة أن عملت منذ العام 2015 على إجراء تقييم لإتفاقيتي الشراكة الأوروبية والتيسير العربية لإعادة النظر بنتائجها وتقديم مصلحة لبنان على ماعداها. والإجراءات جارية مع المعنيين في أوروبا وفي الدول العربية لتصحيح المسارات.

إن الوزارة لا تخالف أياً من الاتفاقيات الدولية التي ينضم إليها لبنان كونها تشرّع حماية الإنتاج الوطني في حالة الإغراق التي لطالما عانى لبنان منها منذ عشرات السنين. ورغم حق لبنان بحماية إنتاجه من الإغراق، لم يلجأ يوماً إلى فرض أي اجراء حمائي بسبب خوف لبنان على توتر علاقاته التجارية مع الدول العربية والأجنبية .

أسماء بعض الدول التي لدى لبنان عجز تجاري كبير معها وفقاً لأرقام وزارة الصناعة سنة 2017:

الاتحاد الأوروبي – الصين - إيطاليا- الولايات المتحدة- المانيا- فرنسا- تركيا - مصر - أوكرانيا

جدول رقم 2 : التبادل التجاري بين لبنان والعالم

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	صادرات\ واردات	صادرات صناعية
2010	4.252	17.963	-13.711	%23.70	3.291
2011	4.265	20.158	-15.893	%21.15	3.334
2012	4.483	21.279	-16.796	%21.06	3.566
2013	3.935	21.228	-17.293	%18.50	3.384
2014	3.312	21.137	-17.825	%15.60	3.149
2015	2.952	18.069	-15.117	%16.3	2.956
2016	2.977	18.705	-15.728	%15.9	2.527
2017	2.844	19.852	-16.739	%14.32	2.474

(هذه الأرقام بألاف الدولارات- دائرة التخطيط \مصلحة الدراسات الإقتصادية والإنماء الصناعي - وزارة الصناعة 2017)

جدول رقم 3 : أهم الدول التي لدى لبنان عجزاً تجارياً معها وفقاً لأرقام سنة 2017

الدولة	الصادرات إليها	الواردات منها	العجز في الميزان التجاري
الإتحادالأوروبي	312,512	8,358,000	8,045,488
الصين	17,030	1,879,110	-1,862,080
إيطاليا	27,168	1,770,426	-1,743,258
الولايات المتحدة	65,615	1,442,313	-1,376,698
المانيا	42,166	1,228,796	-1,186,630
روسيا	3,391	746,274	-742,883
فرنسا	37,366	766,503	-729,137
تركيا	119,525	777,173	-657,648
مصر	68,335	592,937	-524,602
أوكرانيا	1,029	441,406	-440,377
البرازيل	17,429	299,228	-281,799
السعودية	243,162	383,324	-140,162
الإمارات	265,674	359,701	-94,027

(هذه الأرقام بألاف الدولارات- دائرة التخطيط \مصلحة الدراسات الإقتصادية والإنماء الصناعي - وزارة الصناعة 2017)

3- التداعيات الإقتصادية على لبنان:

من المتوقع أن يتأثر إقتصاد لبنان بشكل غير مباشر، إذا ما تصاعدت وتزايدت حدة النزاع التجاري العالمي.

أهم **تداعيات النزاع التجاري العالمي على لبنان:**

أ- تحويلات المغتربين

- إن السياسات الحمائية التجارية المتخذة من قبل الإدارة الأميركية والردود المقابلة عليها، من المتوقع أن تؤدي الى دخول إقتصادات دول العالم **(الإتحاد الأوروبي - الصين - الولايات المتحدة – دول الخليج العربي والدول الإفريقية..)** في حالة ركود بسبب إنخفاض نسبة النمو الإقتصادي العالمي. مما يؤدي الى إنخفاض حجم الطلب العالمي على النفط وبالتالي يؤثر على مستوى الأسعار في الأسواق الدولية. في حين أنه ما زالت إقتصادات الدول النفطية العربية تعاني من التداعيات السلبية لإنخفاض أسعار النفط العالمية سنة 2014، والتي أدت الى زيادة عجز موازناتها . وهذا بدوره أدّى الى تراكم العجز في الموازنات العامة لمعظم الدول العربية المصدرة للنفط. وبينما تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تنويع إقتصاداتها بثبات ،لا يزال الدخل الأساسي لهذه الدول ناتج عن عائدات النفط. **الأمر الذي يؤدي الى إنخفاض تحويلات المغتربين اللبنانيين من هذه الدول الى لبنان. إضافة الى إنخفاض تحويلات اللبنانيين المقيمين في الولايات المتحدة، ألإتحاد الأوروبي وأفريقيا وقد بلغ مجموع تحويلات المغتربين اللبنانيين مايقارب 8 مليار دولار (وفقاً لأرقام البنك الدولي سنة 2017) أي مايعادل 15.1 % من الناتج المحلي اللبناني والبالغ حوالي 53 مليار دولار .**

- تطابق قرارات وقوانين دول الخليج العربي مع القانون الأميركي المتعلق بمكافحة مصادر تمويل الإرهاب. إذ يسود القطاع المالي والمصرفي اللبناني **قلق متزايد من النتائج السلبية المرتقبة جراء تأثيرالموقف الخليجي على حركة رؤوس الأموال، حركة العمال اللبنانيين من والى دول الخليج العربي وحجم تحويلات المغتربين ولا سيما أن نحو 50 في المئة من التحويلات المالية التي يتلقاها لبنان مصدرها دول مجلس التعاون الخليجي،** وهي تساهم بزيادة حجم ودائع المصارف اللبنانية التي تعتبر المموّل الرئيسي لإنفاق الدولة وإستثمار المشاريع في القطاع الخاص.

ب- الإستثمارات

- أي تقلب في أسعار أو حجم الطلب على النفط العالمي يمكن أن يقلل الثقة بين المستثمرين الأجانب ويؤثر على حركة الإستثمار داخل الأسواق الإقليمية والعربية ومنها لبنان.
- ولكن لبنان لديه الإمكانيات للتعويض عن أي نقص في الإستثمارات الأجنبية، عبر تشجيع القطاع المصرفي اللبناني على التحول من الإقتصاد الريعي الى الإقتصاد المنتج عبر المشاركة في القطاعات

الإنتاجية (صناعة - زراعة- خدمات سياحية....)، بدل الإكتفاء بالجمع والإقراض، الأمر الذي يحصن القطاع المصرفي (مراجعة الدراسة تحصين القطاع المصرفي للمستقبل: من الريع نحو الإنتاج)

- قد يضطر مصرف لبنان لرفع سعر الفائدة مجاراة لإرتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ، مما يؤدي الى لجم إمكانيات الإستثمار وإرتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي والزراعي المرتفعة مسبقاً والتي تحول دون زيادة تنافسية المنتجات اللبنانية في الأسواق المحلية أو الدولية.

ج- <u>الأسواق</u>

- من المتوقع قيام الصين بالبحث عن أسواق جديدة لفائض إنتاجها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وذلك سيدفع الصين نحو توسيع نشاطها التجاري والإستثماري فى الدول العربية ولبنان ضمناً تطبيقاً لإستراتيجية الصين في إعادة إحياء طريق الحرير التي بدأت بها سنة 2013. حيث يعمل الصينيون حالياً على ترسيخ وجودهم الاقتصادي في المنطقة عبر لبنان تمهيداً للمساهمة في عملية الإعمار في سوريا والعراق. وهو ما عبر عنه رئيس غرفة طريق الحرير للتجارة الدولية لو جيان تشونغ (مجلة المدن)، إذ قال" إن الصين مهتمة بجعل لبنان مركزاً للتجارة العربية ولعبور الصين إلى المنطقة عبره". **ولكن الأهم من ذلك أن لا يشرع لبنان أسواقه امام تدفّق فائض إنتاج القطاع الصناعي الصيني.**

- الدول العربية ومن ضمنها لبنان لديها فرصة لأن تحل صادراتها التي لا تخضع لرسوم جمركية مرتفعة مكان الصادرات الأميركية المتوجهة الى الصين وخاصة الصادرات الزراعية والمنتجات الغذائية.

د - <u>القطاع المالي والمصرفي</u>

مع إرتفاع وتيرة الاضطرابات الأمنية في كل من سوريا والعراق واليمن وإنعكاس تداعياتها السلبية (إقتصادياً وسياسياً) على لبنان، **وإرتفاع وتيرة النزاع التجاري العالمي (رسوم جمركية - عقوبات إقتصادية ومالية ....) الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية تجاه الصين والإتحاد الاوروبي وبقية دول العالم، فإن لبنان سيواجه بعض التداعيات الإقتصادية المهمة على المستويات التالية** :

خفض العملات

- في حال قامت الصين بتخفيض عملتها المحلية في إطار حربها التجارية مع أميركا، فمن الممكن أن ترد أميركا بتخفيض سعر صرف الدولار الاميركي. مما يعرض إحتياطيات لبنان من النقد الأجنبي للإنخفاض (وقد بلغت إحتياطات لبنان من النقد الأجنبي حوالي 44 مليار دولار إضافة الى حوالي 12 مليار دولار قيمة الإحتياط من الذهب - مصرف لبنان 2018.

العقوبات المالية

- تشديد العقوبات المالية على القطاع المصرفي اللبناني من قبل الإدارة الأميركية (لعدة أسباب داخلية وسياسية). مع العلم أن لبنان إمتثل للإجراءات والمعايير المالية والمصرفية التي فرضت عليه، وتأقلم مع مركزه المالي الحالي كما فعلت مراكز مالية عريقة (سويسرا- لوكسومبورغ ...)، لجهة مكافحة تبيض الاموال وتمويل الارهاب ،ولكن هناك تخوف من أن:

- تشمل لائحة العقوبات أسماء إقتصادية كبيرة لها ثقلها في الأسواق اللبنانية (رجال أعمال - شركات - جمعيات....) الأمر الذي قد يؤدي الى مخاطر إقتصادية كبيرة.

- مع إصدار لائحة العقوبات ستكون كل التعاملات المصرفية الدوّلية موضع تدقيق من قبل الإدارة الأميركية بحكم أن التعامل يتم بالدولار الأميركي ،وهذا الأمر قد يؤدّي إلى تأخير كبير في تنفيذ العمليات التجارية.

- مع إنضمام دول الخليج إلى الولايات المُتحدة الأميركية في تطبيق العقوبات، قد تتأثر أوضاع بعض اللبنانيين العاملين في الخليج من خلال التضييق على أعمالهم أو على تحاويلهم المالية إلى لبنان.

- ستكون مشاريع سيدر 1 تحت المجهر الأميركي بهدف منع إستفادة رجال أعمال أو شركات واردة أسماؤها في لائحة العقوبات الأميركية من هذه المشاريع ، وهذا الأمر قد يكون عامل تأخير في تطبيق هذه المشاريع.

ه- <u>ضغوط المجتمع الدولي</u>

- على الرغم من إرتفاع موجودات القطاع المصرفي في لبنان إلى حوالي 233 مليار دولار بنهاية أيار 2017، إلى ما يعادل اكثر من أربع أضعاف حجم الاقتصاد الوطني والبالغ نحو 53 مليار دولار، وكذلك إرتفاع حجم الودائع المصرفية إلى حوالي 172.4 مليار دولار (في نهاية شهر أيار 2018). لكن ذلك لن يمنع **صندوق النقد الدولي من ان يوجه** سلسلة تحذيرات من نتائج المخاطر المالية التي من الممكن أن يتعرض لها لبنان، وأبرزها تحذيره من سوء الأداء المالي على صعيد موازنة الدولة وإدارة الدين العام . الأمر الذي سيسمح للمؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق

النقد الدولي) من أن يزداد تدخلهم في الشوون المالية والإقصادية والسياسية اللبنانية عبر طرح إصلاحات هيكلية وإدارية ومالية وإقتصادية.

- إزدياد الضغوط السياسية التي يمارسها المجتمع الدولي (الولايات المتحدة - الإتحاد الأوروبي - UNHCR ....) ، عبر إدعائه أن الأوضاع الأمنية الحالية في سوريا لا تسمح بعودة النازحين الآمنة بهدف إطالة عمر الأزمة وتوطين النازحين حيث يتواجدون في لبنان، ومن ثم إستخدام ورقة النازحين في الضغط على لبنان إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. والجدير بالذكر أن الحكومة اللبنانية بدأت تنفيذ خطة تهدف الى إعادة النازحين الآمنة وبشكل تدريجي الى وطنهم.

أن النازحين يكلفون لبنان سنويا حوالي ثلاثة مليارات دولار، وكل ما يقدمه المجتمع الدولي والدول المانحة هو حوالي مليار ومئتي مليون دولار أميركي سنوياً.

ولطالما إرتبطت معظم المساعدات المالية (قروض ميسرة طويلة الأمد وبعض الهبات المتواضعة) التي يقدمها المجتمع الدولي (البنك الدولي - الإتحاد الأوروبي...) الى الجمعيات في لبنان (NGOs) والموسسات والإدارات العامة بهدف تنفيذ مشاريع إقتصادية قطاعية يكون من أهم شروطها خلق فرص عمل دائمة للنازحين السوريين بهدف تثبيتهم في أماكن تواجدهم الحالية.

الخاتمة

بوادرالنزاع التجاري العالمي بدأت مع ظهور القطبية الأحادية بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي. ومن أهم تداعيات هذه الأحادية هي السيطرة الأميركية الإقتصادية والعسكرية والسياسية والتكنولوجيا والثقافية الخ.... على دول العالم . ولكن مع بداية الألفية الثانية شهد النظام العالمي تنام لحركة التبادل التجاري والإنفتاح الاقتصادي نتيجة ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات اللتين ساهمتا في تحسين إنسيابية الحركة بين الدول على كافة الأصعدة وإنتقال مركز العولمة الإقتصادية من محور **واشنطن – برلين- باريس- لندن** الى **بكين - هونغ كونغ - شنغهاي- سنغافورة** . عندها بدأ الأميركيين يتخوفون على مصالحهم الإقتصادية والعسكرية الخ ... وبدأوا يستعملون القوى الإقتصادية الناعمة حيناً والقوى الخشنة (عسكرية) حيناً آخر.

فقامت الولايات المتحدة بفرض سياسات حمائية تجارية ضمن إطار الحرب الإقتصادية الناعمة بهدف الحفاظ على المكتسبات الأميركية. لكن الردود المقابلة من الصين والإتحاد الأوروبي وبقية الدول المصدرة للفولاذ والألومنيوم أدت الى حصول نزاع تجاري عالمي إذا ما استمر وتصاعد فإنه سيؤدي الى تداعيات ضخمة على الإقتصاد العالمي. وقد يفوق حجم وضررهذه التداعيات، الأزمات التي سبق ومر بها الإقتصاد العالمي منذ عشرينيات القرن الماضي الى وقتنا الحاضر **(الكساد الكبير سنة 1929 - أزمة النفط سنة 1973 - الأزمة المالية العالمية سنة 2008)**. ولكن حتى الآن كل مايجري هو عمليات ضغط أميركية للمحافظة على مكانة الولايات المتحدة الأميركية كقوة إقتصادية عظمى عبرتحقيق أفضل المكاسب الإقتصادية لمصلحة "أميركا اولاً" عند توقيعها للإتفاقيات التجارية NAFTA و غيرها من الإتفاقيات المستقبلية مع الصين والإتحاد الأوروبي.

أخيراً إن تشابك المصالح الإقتصادية الصينية - الأميركية وإلتقائها في بعض المحاور التجارية (الشركات التكنولوجية العملاقة التي تعمل في الولايات المتحدة والصين على حد سواء : Apple,... Tencent,Microsoft) قد يقود الى عقلنة النزاع التجاري العالمي الحالي والمساعدة في إيجاد تسويات ترضي وتلبي مصالح الطرفين الإقتصاديين الصين والولايات المتحدة.

ختامًا إن النزاع التجاري إذا ما إشتد وتصاعد فقد يؤدي الى خسارة الجميع، الشركات الدولية الكبرى، الولايات المتحدة، الصين ،الإتحاد الأوروبي ، معظم الإقتصادات النامية والأسواق الناشئة. **مع الأسف "ليس هناك فائزون" فى النزاع التجاري العالمي ، كما قالت مديرة صندوق النقد الدولى كريستين لاجارد "إنها لعبة عض الأصابع والذى سيصرخ أولاً سيكون خاسرًا أكثر من الطرف الآخر" .**

References

1- Office of the United states Representative Agency, Trade Facts, 2016-17, www.ustr.gov.

2- Lebanese Customs, Yearly facts, 2018, www.customs.gov.lb.

3- World Bank Group, Trade facts, 2017, www.worldbank.org.

4-Jouny, Bassam,"Brexit", Ministry of Industry, (February, 2017), www.industry.gov.lb.

5-CNN Money - Business, financial and personal finance news, www.money.cnn.com.

6- BBC News , www.bbc.co.uk/news/business.

7- IMF -International Monetary Fund Home Page, 2018, www.imf.org.

8- World Trade Organization - Home page, 2018, www.wto.org.

9- Trade - European Commission, 2018, www. ec.europa.eu/trade.

10- Organization of Economic cooperation and Developemt, OECD, 2018, www.oecd.org.

11- Amadeo, Kimberly, "Trade Wars and How They Affect You", (July 26, 2018), www.thebalance.com.

12- The Guardian, "What you need to know about US steel tariffs", (31-5-2018) www.theguardian.com.

13- Mullen, Jethro,"The US has started 'the biggest trade war' in history "(July 6, 2018, CNN - Money, www.money.cnn.com.

14- Tan, Rebecca,"The china US trade war has began" (July 6, 2018), Washington Post Newspaper, www.washingtonpost.com